

**معاهدة السلام المصرية – "الإسرائيلية" عام
١٩٧٩ وأثرها على دور مصر الإقليمي**

**الدكتور حسين السيد حسين
كلية العلوم السياسية**

معاهدة السلام المصرية - "الإسرائيلية" عام ١٩٧٩ وأثرها على دور مصر الإقليمي

الدكتور حسين السيد حسين

كلية العلوم السياسية

مقدمة:

مضى ثلاثون عاماً على توقيع اتفاقات الصلح المصرية "الإسرائيلية" (اتفاقيتي كامب ديفيد لعام ١٩٧٨، ومعاهدة السلام المصرية - "الإسرائيلية" لعام ١٩٧٩) وما يزال الجدل قائماً حولها في الوطن العربي بين مؤيد، يرى فيها خطوة جريئة بالاتجاه الصحيح لحل معضلة الصراع العربي "الإسرائيلي" وتحقيق السلام بين العرب و"إسرائيل" *، وبين معارض يرى فيها خطوة خلّفت نتائج وتداعيات كارثية على الأمة العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة وأضافت تعقيدات جديدة للصراع العربي "الإسرائيلي". ومما لا شك فيه أن حدثاً بهذا المستوى وتسوية سلمية بين متحاربين لفترة طويلة من الزمن. من المؤكد أن يكون له أثاراً على المستويين العربي و"الإسرائيلي" وكثير منها لم يكن متوقعاً، ومن الطبيعي أن لا يجد المرء توافقاً في الآراء بين الباحثين حول هذه الاتفاقات (١).

وعلى الرغم من استمرار تمسك مصر بنهج التفاوض والخط الذي رسمته "كامب ديفيد" كخيار وحيد للتوصل إلى سلام في المنطقة. إلا أن "إسرائيل" ما تزال ترفض

الاعتراف بالحقوق العربية، وتضرب عرض الحائط بجميع قرارات الشرعية الدولية التي تنص على تلك الحقوق. وبما أن هذه الاتفاقات في كامب ديفيد، لم تأخذ بعين الاعتبار شمولية الحل وعدالته والوضوح فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع العربي "الإسرائيلي"، لذلك لم تكن هذه الاتفاقات سوى صدى للماضي ونادراً ما ينظر إليها على أنها إنموذجاً أو خطة عمل متكاملة لحل الصراع العربي "الإسرائيلي". فضلاً عن أن تجربة العقود الماضية أوحى بالتأكيد بعدم جدوى محاولة التنبؤ بالمستقبل في منطقة متقلبة الأحوال متقلبة بالقضايا المعقدة والصراعات مثل منطقة "الشرق الأوسط" ** (٢).

لذلك من الأهمية بمكان دراسة وتحليل اتفاقات الصلح المصرية "الإسرائيلية" في كامب ديفيد، وما طرأ على دور مصر في أعقابها، وما ترتب عليها من نتائج وتداعيات على الوطن العربي، وفهم جميع التغييرات والتفاعلات التي أثرت على سياسات وسلوك القوى العربية التي ما تزال في حالة حرب مع "إسرائيل" وتبحث عن الأساليب والطرق المختلفة للوصول إلى حل عادل وشامل بعيداً عن نهج "كامب ديفيد". وإن عدم اكتشاف "إسرائيل" وإلى جانبها الولايات المتحدة الأمريكية الصعوبات الماثلة في ترجمة دور القوة العسكرية ومحاولة تحويلها إلى مكاسب سياسية، لا تزيد الصراع العربي "الإسرائيلي" إلا تعقيداً وتشابكاً وتجعل السلام بعيد المنال (٣).

من هنا نرى أن صمود سوريا والمقاومة اللبنانية والفلسطينية أمام همجية "إسرائيل" ومراوغة قادتها والتصدي لجميع أشكال الضغوط الغربية وبخاصة الأمريكية، وتتويج ذلك بإرغام المقاومة اللبنانية القوات "الإسرائيلية" على الانسحاب من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ - باستثناء مزارع شبعا - دون قيد أو شرط وانتصارها في حرب عام ٢٠٠٦، والصمود الباسل للمقاومة الفلسطينية أمام العدوان "الإسرائيلي" على غزة عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، ليس إلا تأكيداً لدور المقاومة وأهميتها في الصراع العربي "الإسرائيلي" وعدم جدوى الاستمرار في انتهاج سياسة القوة العسكرية وفسفتها

واعتماد أسس ومبادئ بعيدة عن الشمولية والعدل في حل الصراع العربي "الإسرائيلي" كما جرى في "كامب ديفيد". وقد بات من المؤكد، أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتركيز جهودها على صنع سلام منفرد بين مصر و"إسرائيل" والبناء عليه دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأطراف العربية الأخرى وبخاصة حقوق الشعب الفلسطيني لم يبعد المنطقة عن السلام وحسب بل أضاف صعوبات وتعقيدات أخرى في المنطقة عمقت الصراع بين العرب و"إسرائيل" بدلاً من إضعافه، الأمر الذي بينه بريماكوف أحد الروس البارزين بتحليل الصراع في "الشرق الأوسط" بالقول: إن الولايات المتحدة الأمريكية انتهجت سياسة ثابتة هدفت من ورائها تفتيت البلدان العربية وعزل السوفييت وإبعادهم عن المساهمة في المفاوضات مما جعل "إسرائيل" اليد العليا على العرب (٤).

وبما أن جُل اهتمام الباحثين بدايةً قد وجه لدراسة اتفاقيتي كامب ديفيد لعام ١٩٧٨ وما ترتب عليها من ردود الأفعال على جميع المستويات، لذلك كان من الطبيعي أن لا تأخذ معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية" حقها من الدرس والتمحيص فضلاً عما يترتب عليها من نتائج إيجابية في مصلحة "إسرائيل" ما تزال آثارها قائمة طالما بقي الصراع العربي "الإسرائيلي" مستمراً وبصورة أعقد وأعنف مما كانت عليه الصورة في الماضي.

من هنا تبرز أهمية البحث في الجوانب السياسية للمعاهدة التي نرى أنه لم يسلط عليها الضوء بشكل كاف في دراسات سابقة وضرورة البحث والتأمل في الظروف التي قادت مصر إلى هذه الخطوة المحفوفة بالمخاطر وتقديم رؤية سياسية لأحكامها ونصوصها، ومن ثم الإجابة عن السؤال المهم حول التداعيات والنتائج التي أسفرت عنها، أمليين أن تشكل هذه الدراسة إضافة معرفية لهذا الحدث الهام في التاريخ المعاصر للأمم العربية.

أولاً - جذور اتفاقات الصلح المصرية "الإسرائيلية" المنفردة وعوامل ظهورها:

بعد نكسة حزيران لعام ١٩٦٧ واحتلال "إسرائيل" لأراضٍ عربية جديدة، أصبحت أكثر تعنتاً وابتعاداً عن الالتزام بقرارات الشرعية، وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/ لعام ١٩٦٧ القاضي بانسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية المحتلة (٥). من هنا بدأ الصراع العربي "الإسرائيلي" في الظروف الجديدة أكثر حدة وعمقاً وتعقيداً وتشابكاً وذلك لجملة من الأسباب من أهمها:

- ١ - الخلل الكبير في ميزان القوة بين العرب و"إسرائيل".
 - ٢ - ضعف مستوى الضغط الدولي على "إسرائيل" رغم ارتكابها العدوان على الدول العربية وخرقها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
 - ٣ - الفرق الواضح بين حجم الدعم الدولي الذي يقدمه الغرب "لإسرائيل" وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية وبين الدعم الذي تحصل عليه الدول العربية.
- وبما أن القرار ٢٤٢/ لم يأت تحت الفصل السابع بإجبار "إسرائيل" على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ونظراً لعدم موافقة الدول العربية على القرار كونه ينص صراحة على الاعتراف "بإسرائيل"، فقد شجع الأخيرة على ضم الأرض وبناء المستعمرات فيها، والعمل على تهويدها وتغيير معالمها مخالفة بذلك قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي. وعلى الرغم من موافقة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والملك حسين في وقت لاحق على القرار، ٢٤٢/ وقبوله كأساس للتفاوض بواسطة الأمم المتحدة، إلا أن الرفض "الإسرائيلي" للانسحاب الكامل وعدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني قد أدى وقتئذٍ إلى توقف المفاوضات وفشل مهمة المبعوث الدولي (يارنيغ). وكان رد فعل مصر القيام بحرب استنزاف استمرت خلال

عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠، وعلى الرغم من إيداء بعض المرونة فيما يتعلق بالانسحاب من سيناء في أعقاب استجابة مصر لمبادرة (روجزر) لوقف الحرب، إلا أن رفضها للانسحاب من الضفة الغربية والجولان لم يدفع بمصر باتجاه الحل المنفرد مع "إسرائيل" (٦).

ولكن انتقال الأوضاع العربية من سيئ إلى أسوأ بسبب الصدمات الدامية بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني في نهاية عام ١٩٧٠ ثم وفاة عبد الناصر، الذي شكل غيابه فراغاً سياسياً كبيراً ليس لمصر وحسب بل للوطن العربي، قاد لانكفاء البلدان العربية على نفسها وانشغال كل بلد بشؤونه وهمومه. وعلى خلفية الوضع الإقليمي والرفض "الإسرائيلي" للتسوية الشاملة، وفي ظل الانفراج الدولي وبوادر التقارب بين الاتحاد السوفيتي (السابق) والولايات المتحدة، لم يعد تحقيق تسوية للصراع العربي "الإسرائيلي" بالنسبة لهذه الأخيرة شغلها الشاغل بقدر ما كانت تسعى لتجميد الوضع السياسي في المنطقة لدفع العرب للاقتناع بمسألتين:

الأولى - أنه يستحيل مع مرور الوقت وازدياد قوة الردع "الإسرائيلية" استعادة الأراضي العربية المحتلة بالحرب.

الثانية - ضرورة تحول العرب جميعاً شطر الولايات المتحدة بوصفها الدولة الوحيدة المتمكنة في الحصول على تنازلات "إسرائيلية" (٧).

وهنا يتبادر للذهن السؤال التالي: هل كان لهذا الوضع الإقليمي والدولي أثره على تفكير الرئيس الراحل أنور السادات لانكفاء بمصر والتوجه نحو سياسة الخلاص الفردي كي ينوء بمصر عن المتاعب والأعباء المترتبة عليها بسبب الصراع مع "إسرائيل"، أم أنه كان ميالاً لتفضيل المصالح القطرية المصرية على المصالح العربية العليا، مما دفع بمصر للانسلاخ عن الإجماع والتوافق العربيين بشأن الصراع مع "إسرائيل". وربما كان المنطق الفعلي لهذا الموقف التماس سلام منفصل مع "إسرائيل"

(٨)، حيث قام السادات بعد تسلمه السلطة فعلياً في مصر عام ١٩٧١ بتنفيذ سلسلة من السياسات خلقت قطيعة مع العهد الناصري ونهجه القومي التحرري وغيرت التوجه السياسي العام لمصر ودورها الرائد في المحيطين العربي والدولي، وقد كان على رأس تلك السياسات ما عرف بـ "سياسة الانفتاح" على جميع المستويات، الانفتاح على الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً (٩). وما أخذ على هذه السياسة اتجاهها نحو تفكيك الجبهة الوطنية الداخلية بانفتاح باتجاهين في آن واحد، انفتاح سياسي على الفئات الإسلامية والرجعية والقوى الاجتماعية ذات التوجه الغربي بشكل عام والتي كان يجمعها قاسم مشترك هو معاداة الناصرية وانفتاح اقتصادي يسعى لاسترضاء القطاع الخاص و(الكومبرادور) لخلق بيئة سياسية مناسبة وسند اجتماعي اقتصادي يدعمه في السعي نحو ترتيبات للصلح مع الدولة الصهيونية، حلم القيادة الكومبرادورية في مصر (١٠). وكل ذلك ترافق بتصريحات للسادات في أكثر من مناسبة أن ٩٩% من أوراق حل مشكلة "الشرق الأوسط" هي بيد الولايات المتحدة الأمريكية. في الوقت نفسه ازداد تهجمه على الاتحاد السوفيتي السابق ومنهجه، وقام بطرد الخبراء السوفيت عام ١٩٧٢، رغم الجهود التي بذلها السوفيت سواء في تعويض ما خسرت مصر جراء عدوان حزيران من عتاد وأسلحة دون مقابل، أو تقديمهم لأسلحة حديثة كان لها أثرها الفعال والإيجابي في حرب الاستنزاف وفي حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣.

حقيقة إن هذه السياسات التي سار عليها السادات ليس لها من تفسير سوى أنها تتم عن رغبة ضمنية في التوصل إلى صلح منفرد مع "إسرائيل"، والعمل على خلق مناخ سياسي على المستويين الداخلي والدولي للسير في ركاب الولايات المتحدة لتجد له الحل في صراعه مع "إسرائيل" بأي ثمن، الأمر الذي تبين من سلوكه بعد اندلاع حرب تشرين التحريرية، فقد بعث برسالة إلى كيسنجر في بداية الحرب (٧ تشرين الأول) تتضمن أن مصر (لا تنوي توسيع مدى أو عمق العمليات الحالية على الجبهة

المصرية) ويعلق محمد حسنين هيكل على الرسالة بالقول، كانت خطأ على مستوى مأساوي فقد جاءت في ذروة الانتصارات العربية وصيغت بطريقة غير مبررة وغير متناسبة مع حجم ما تحقق بال سلاح على رقعة ميدان القتال (١١). وبالفعل لم يكن هناك اتفاق محدد بدقة تلتزم به الأطراف العربية حول الهدف العسكري المطلوب تحقيقه على كل جبهة من جبهات القتال (١٢).

على أي حال إن حرب تشرين التحريرية لعام ١٩٧٣ لم تكن سوى أحد أهم المتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية التي تركت أبعداً على الصراع العربي "الإسرائيلي"، فصورة العرب المهزومين في حزيران أمام "إسرائيل" قد تلاشت تقريباً في نظر العالم، وجاءت تلك الحرب لترسم لنا لوحة أكثر وضوحاً في مصلحة العرب من حيث دورهم وموقعهم على المسرح السياسي والعسكري في "الشرق الأوسط". وبدون شك تعد هذه الحرب أول مواجهة عسكرية فعلية بين العرب و"إسرائيل"، تركت بصمات إيجابية، وأكدت على أن العرب في حال تعاونهم وتضامنهم واستثمار إمكاناتهم بشكل معقول يستطيعون الانتصار على "إسرائيل"، وخلق ظروف سياسية ومناخ إقليمي ودولي لمصلحتهم في الصراع معها، الأمر الذي انعكس في سعي الدول الكبرى للتأكيد على أهمية السلام في "الشرق الأوسط" وضرورته لأمن واستقرار العالم حين اجتازت كلا الدولتين العظميين أزمة في العلاقات بسبب الحرب وهذا مما جعلهما يشعران بمزيد من الحاجة إلى حل الصراع في "الشرق الأوسط" (١٣)، فضلاً عن عوامل أخرى وراء شعورهما هذا لا مجال لذكرها هنا.

ولكن ما جرى من أخطاء إستراتيجية تكتيكية أثناء المعارك على المستويين السياسي والعسكري (١٤)، بالإضافة إلى سلوك السادات المدان والمتمثل في تراجعته قبل تحقيق أهداف الحرب التي سبق الاتفاق عليها مع السوريين حسب رواية رئيس أركانها سعد الدين الشاذلي، وفي إجراءاته المفاوضات مع الدولتين العظميين لإيقاف الحرب، ثم قبوله وقف إطلاق النار وأمور حيوية أخرى، أكدت أنه لم يحفل بالتشاور مع حلفائه

السوريين الجادين، على عكسه في الالتزام بمخطط الحرب الموضوع ناهيك عن عدم أخذ مصالحهم بالحسبان (١٥). ثم كان ما كان من تضمين قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ فقرة تقول ببدء المفاوضات فوراً وفي وقت واحد مع وقف إطلاق النار، ويبدو أن ذلك فهم على أن تجري مفاوضات مباشرة من خلال وساطة الدولتين. وقد تم عقد اتفاقيتين تحت خيمة الأمم المتحدة لفض الاشتباك بين القوات المتحاربة، الأولى كانت على الجبهة المصرية في كانون الثاني لعام ١٩٧٤. والثانية على الجبهة السورية في نهاية أيار لعام ١٩٧٤ وذلك بعد حرب استنزاف أشعلتها القوات السورية ما بين آذار وأيار من العام نفسه لتحسين مواقعها (١٦).

وهنا من المفيد الإشارة إلى أن كيسنجر خلال جولاته المكوكية في "الشرق الأوسط" لوقف الحرب والتمهيد للتسوية استطاع الحصول على تعهدات شفوية من السادات في مصلحة "إسرائيل" والغرب حتى قبل توقيع فض الاشتباك الأول. ومن هذه التعهدات توسط السادات لدى الدول العربية النفطية برفع حظر تصدير النفط، وتطهير القناة وإعدادها للملاحة. ولاختبار حقيقة فك الحصار البحري عن باب المندب فقد عبرته سفينة "إسرائيلية" بمرافقة مدمرتين أمريكيتين من الجنوب إلى الشمال حتى ميناء إيلات. وكان أن تحسنت العلاقات المصرية الأمريكية تحسناً مضطرباً، فجرى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في شباط ١٩٧٤، كما أعلن وزراء النفط العرب الذين اجتمعوا في فيينا الشهر التالي من العام نفسه قرارهم برفع الحظر المفروض على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية (١٧). إلى جانب ذلك توصل كيسنجر في أيلول ١٩٧٥ إلى اتفاق ثاني لفض الاشتباك بين مصر و"إسرائيل" وذلك خارج إطار الأمم المتحدة وبدون المشاركة السوفيتية، وقد تضمن هذا الاتفاق بنتيجة مساعي (كيسنجر) مع السادات جوانب سياسية أكدت على المفاوضات واتباع الطرق السلمية فقط في حل الصراع العربي "الإسرائيلي"، وأرست الأسس والمبادئ لصلح منفرد بين الطرفين (١٨).

وهكذا بمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية المعروفة بـ (اتفاقية سيناء) أصبح واضحاً أن لشريكي حرب تشرين رؤية مختلفة في إدارة الصراع مع "إسرائيل" وآليات تحقيق السلام. وهنا في هذا السياق من الموضوعية القول: إن الرئيس الراحل حافظ الأسد عندما دخل حرب تشرين إلى جانب السادات كان مؤمناً بضرورتها وأهميتها ليس بهدف تحريك أزمة "الشرق الأوسط" على أبعد تقدير، كما كان الأمر يدور في رأس السادات، بل تحقيق هدف أبعد من ذلك هو محاولة تغيير البيئة السياسية الإقليمية ما أمكن وذلك من خلال حشد كل الإمكانيات والطاقات العربية، وهي متوفرة، للاستمرار في الحرب والتأكيد على جدية العرب باسترجاع حقوقهم كاملة. في الوقت نفسه إن المفاوضات التي جرت بين مصر و"إسرائيل" بعد اتفاقية سيناء قد وصلت إلى طريق مسدود بسبب المواقف "الإسرائيلية" المتطرفة تجاه الحقوق العربية عامة والمصرية خاصة، مما دفع السادات لزيارة القدس ليؤكد للعالم أنه يريد السلام مع "إسرائيل" وتحت وهم إحراج المسؤولين فيها.

لقد كانت زيارة السادات "إسرائيل" مفاجئة لغالبية الحكام العرب ولكنها بالنسبة "للإسرائيليين" كانت متوقعة نظراً للاتصالات غير المباشرة التي قام بها السادات مع "الإسرائيليين" عن طريق ملك المغرب والرئيس الروماني (شاوشيسكو) اللذين كان لمساعدتهما دور في جلب الطرفين لطاولة المفاوضات (١٩). ولم يكن غريباً أن يفاجأ الشارع المصري والعربي بتلك الزيارة لكن الأغرب أن يفاجأ بها الفريق السياسي المحيط بالسادات، حتى أن وزير خارجيته إسماعيل فهمي قد قدم استقالته لعدم قناعته بمثل هذه الخطوة غير المبررة لرئيس أكبر دولة عربية (٢٠). وفي خطابه أمام الكنيست أوضح السادات مفهوم مصر للسلام عندما أشار إلى نقطتين: الأولى وهي إنهاء حالة الحرب في المنطقة، وهذه غطت معظم فقرات الخطاب، والثانية قبول التعايش السلمي بين العرب و"الإسرائيليين" عندما يتم الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، فضلاً عن اعتباره القضية الفلسطينية جوهر الصراع

عندما قال: "وبكل صدق أقول لكم إن السلام لا يمكن أن يتحقق بغير فلسطين. وأنه لخطأً جسيماً لا يعلم مداه أحد أن نغض الطرف عن تلك القضية أو ننحيها جانباً... إنني أقول لكم إنه لا طائل من وراء عدم الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه في إقامة دولته وفي العودة" (٢١).

والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا لماذا حرص السادات في خطابه هذا أن يحدد الموقف المصري من السلام، ولم يثبت ذلك في اتفاقية سيناء بعد سنتين. أما المفارقة الكبرى فكانت رد بيغن على خطاب السادات، فقد أعاد الأول كل مواقفه المعروفة بالتشدد. لأنه أحس أن السادات ينتظر عرضاً "إسرائيلياً" ما يقدم له كهدية تقديراً لمبادرته (٢٢). وعاد السادات إلى القاهرة دون أن يحمل معه أي جديد سوى قبول بيغن دعوته لزيارة مصر ومواصلة الحوار. ولم يكد يحط رحاله على أرض مصر حتى ثارت مناقشات حامية بين المتقنين في مصر تركزت حول محورين أساسيين:

الأول: تمثل بالاتجاه القومي العروبي الذي لم يكن عليه صعباً، نقد أفكار المحور الآخر و مهاجمتها. و لم تنقصه الحجج في مناصرته للعروبة و علاقة مصر بالعرب، فهناك الثقافة و اللغة و القيم المشتركة و المزايا الاقتصادية للوحدات الدولية الكبيرة و التهديد "الإسرائيلي" للأمن القومي المصري سواء مع العرب أو بدونهم (٢٣).

الثاني: اتفق مفكروه وهم أقلية على أن مصر هي جزء من الحضارة الأوروبية خاصة والغربية عموماً وأن العرب ما زالوا بدواً غير قادرين على إدراك أن السلام تعبير عن السلوك المتحضر للسياسة العالمية، من ناحية، والتقاء بين حضارتين عظيمتين قديمتين، من ناحية أخرى. وما على المصريين إلا الالتزام بالحياد في مجال السياسة العالمية بصفة عامة والسياسة العربية "الإسرائيلية" بصفة خاصة، كما ينبغي على مصر أن تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل ما تفعل جميع الشعوب المتحضرة، وكان من ممثلي هذا المحور عدد من مثقفي مصر القلة:

توفيق الحكيم، نجيب محفوظ، لويس عوض. وقد حظيت أفكار هؤلاء بمباركة السادات وحزبه ولقيت التأكيد الكامل من جانب السلطة (٢٤)، مما يؤكد الخلفية السياسية العملية لهذا التوجه في تجاهل أصحابها لحقائق التاريخ والجغرافية وكل العلوم المعنية.

و قد تركت الحوارات بين هذين التيارين أثرها البالغ على الرأي العام المصري، وهنا بالإمكان الإشارة إلى فترتين متميزتين لخط سير هذه الحوارات، الأولى بدأت مع زيارة السادات "لإسرائيل" وربما قبل ذلك و استمرت حتى منتصف عام ١٩٨٢، وتميزت بتغلب الدعوة التي ترفض انتماء مصر "للعالم العربي". في حين أن الفترة الثانية بدأت من منتصف عام ١٩٨٢ ويمكن اعتبارها ما زالت حتى الآن، وقد ساد فيها التأكيد على عروبة مصر وارتباط مصالحها "بالعالم العربي"، الذي أكدته الاستقصاءات والاستبيانات التي قامت بسير الرأي العام المصري. وأن الفترة الأولى لم تكن سوى حالة عابرة تمثلت بأزمة هوية عند البعض. ثم جاءت اعتداءات "إسرائيل" على العرب - ضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١، الحملة العسكرية "الإسرائيلية" على لبنان عام ١٩٨٢، اغتيال قياديين في منظمة التحرير الفلسطينية - لتشكل حداً فاصلاً في عملية إعادة مصر انتماء وهوية للصف العربي وضرورة توحيدها مع "العالم العربي" وقضاياها. وقد أشارت إحدى دراسات الرأي التي أجريت في مصر عام ١٩٨٥ إلى أن ٧٣,٧% من الشعب المصري يؤيد الوحدة مع دولة عربية أخرى (٢٥).

حقيقة إن زيارة السادات "لإسرائيل"، لا يمكن أن نجد لها تفسيراً سوى أن المفاوضات المصرية "الإسرائيلية" التي جاءت في أعقاب اتفاقية سيناء، قد وصلت إلى طريق مسدود، ولم يجد السادات أمامه من حل سوى تقديم تنازل آخر وكانت المبادرة - التي عكست إما بساطة أو عدم دراية في العمل السياسي لدى السادات أو تواضع في فهم طبيعة وجوهر العلاقات الدولية الأمر الذي أشير إليه في أكثر من موضع في كتب

ومذكرات وزير خارجية مصر - فهمي وكامل - وكذلك محمود رياض أمين عام الجامعة العربية وجميعهم استقالوا من مناصبهم لقتاعتهم بعدم جدوى العمل السياسي والدبلوماسي إلى جانب السادات.

حاولت مصر بعد ذلك عقد مؤتمر (مينا هاوس)، فوجهت الدعوات للأقطار العربية المعنية: سورية والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولرئاستي مؤتمر جنيف: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولكن لم يحضره سوى ممثلين عن مصر و"إسرائيل" والولايات المتحدة، مما يعني عدم قناعة الأطراف الأخرى بجدوى المؤتمر. الأمر الذي دفع السادات للاجتماع ببيغن في الإسماعيلية وتشكيل لجنيتين إحداهما عسكرية والأخرى سياسية. وإذا كانت الأولى قد حققت بعض التقدم في مجال الترتيبات العسكرية بين مصر و"إسرائيل"، فإن الثانية لم تتوصل إلى شيء مهم في المسائل الجوهرية للصراع العربي "الإسرائيلي" مما دفع الوفد المصري للانسحاب من المفاوضات (٢٦).

وهكذا لم يبق أمام السادات للخروج من المأزق سوى اللجوء إلى الرئيس الأمريكي كارتر لنجدته، وبالفعل وجهت الدعوة للسادات للاجتماع بكارتر في "كامب ديفيد"، وفي أوائل شباط ١٩٧٨ التقى الرئيس كارتر بالسادات وبدأ اجتماعهما بلقاء ثنائي وكان ذلك تقليداً طارئاً جرى استحداثه في تلك الظروف لإخفاء تفاصيل المفاوضات عن الوفد المصري وعن الرأي العام المصري والعربي، بعد ذلك أمضى السادات ثلاثة أيام كرسها للالتقاء بزعماء اليهود والحركة الصهيونية في الولايات المتحدة على أمل أن يقوم هؤلاء بالضغط على بيغن لتليين موقفه من السلام، ولكن عندما زارت هذه الشخصيات "إسرائيل" لاستطلاع موقفها في ضوء مبادرة السادات السلمية، لم يجد بيغن أية صعوبة في عرض موقف حكومته وإقناعهم بوجهة نظره المتضمنة النقاط الآتية (٢٧).

١- إن السادات جاء إلى القدس وهو يعرف ما هو برنامج حكومة "إسرائيل"، وهو يعرف ما يمكن أن يحصل عليه بالحد الأقصى.

٢- إنه يريد - أي بيغن - أن يوضح للسادات تماماً أن الاتفاق معه، لن يكون إلا اتفاقاً مصرياً "إسرائيلياً" - حلاً منفرداً.

٣- إن السادات بعد زيارته إلى القدس هو الذي سيكون في عجلة من أمره وليس نحن - حسب تعبير بيغن - وإنه بهذه المبادرة فتح الطريق أمام اتفاق مصري "إسرائيلي" ولن يكن له أي حق تجاوز ذلك. كما بُين بيغن أن الرئيس الأمريكي هو الذي أيضاً سيكون في عجلة من أمره، وإن موقف "إسرائيل" لن يتأثر بجدول أعمال الرئيس الأمريكي الانتخابي لأن مستقبل أرض "إسرائيل" ليس بنداً مطروحاً في الانتخابات الأمريكية، إنما هو أمر يتقرر هنا حسب تعبيره (٢٨). في ظل هذه الظروف عرضت فكرة اجتماع الأطراف الثلاثة - مصر و"إسرائيل" والولايات المتحدة- على مستوى القمة في "كامب ديفيد"، من قبل نائب الرئيس الأمريكي (والتر منديل) الذي كان وقتئذ في زيارة للقاهرة وبالطبع رحّب السادات بالفكرة، واعتبرها فرصة أخرى - كالغريق الذي يتعلق بقشة - لمتابعة مسيرة التفاوض التي بدأها مع "الإسرائيليين".

وهكذا التقت في "كامب ديفيد" وفود كل من مصر و"إسرائيل" والولايات المتحدة، وبدأت المحادثات في الخامس من أيلول ١٩٧٨، وبعد اثني عشر يوماً من المحادثات توصل المجتمعون إلى اتفاقات تم التوقيع عليها من قبل الرؤساء الثلاثة: السادات وبيغن وكارتر. وقد عرفت باتفاقات "كامب ديفيد"، ونظمت على وثيقتين: الأولى جاءت تحت عنوان: "إطار العمل للسلام في الشرق الأوسط" وقد تضمنت أساساً ومبادئ ارتأتها الأطراف المتفاوضة لحل الصراع العربي "الإسرائيلي". والسؤال الذي يبرز هنا: لماذا كان "الإسرائيليون" حريصين على طرح الموضوع الفلسطيني بالذات

في إطار العمل؟ ولماذا تم التوقيع على اتفاق تكميلي حول "الحكم الذاتي"، وألحق بمعاهدة السلام المصرية - "الإسرائيلية" رغم عدم مشاركة الفلسطينيين في هذا الاتفاق؟ الجواب بكل بساطة هو أن "الإسرائيليين" أرادوا تثبيت عدة نقاط في مصلحتهم أهمها:

- ١ - أن الضفة الغربية هي أرض "إسرائيلية" والفلسطينيون هم عرب "إسرائيل".
- ٢ - لا يمكن للفلسطينيين ممارسة سلطة على الأراضي الفلسطينية أكثر من إدارة ذاتية لشؤونهم أما الأمن والسيادة فهما "لإسرائيل" فقط.
- ٣ - لا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ولا للدولة الفلسطينية.

أما الوثيقة الثانية فكان عنوانها: "إطار العمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل"، ولدى مراجعة وتدقيق هذه الوثيقة، يلاحظ أنها كانت أكثر وضوحاً وتحديداً من الوثيقة الأولى، وقد أشارت الوثيقة إلى أن مصر و"إسرائيل" توافقا من أجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية وبهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار. وبالفعل جرى التفاوض بين الوفود الثلاثة وتم التوقيع على المعاهدة في كامب ديفيد خلال الفترة المحددة.

خلاصة: إن هذا الإطار الذي وقعه الرؤساء الثلاثة بالنيابة عن العرب عامة والفلسطينيين خاصة كان في مصلحة الإسرائيليين الأمر الذي أكدته ردود الفعل الإسرائيلية في أعقاب التوقيع على الوثائق، فالمدقق في تصريحات المسؤولين الإسرائيليين يلاحظ مباركتهم وتأييدهم لهذه الاتفاقات (٢٩).

ثانياً - معاهدة السلام المصرية - "الإسرائيلية" عام ١٩٧٩:

حررت هذه المعاهدة في واشنطن في ٢٦ آذار ١٩٧٩، ووقع عليها كل من الرئيس أنور السادات عن حكومة مصر العربية ومناحم بيغن عن حكومة "إسرائيل" والشاهد

جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وقد احتوت المعاهدة على ديباجة أشارت إلى اقتناع كل من الطرفين مصر و"إسرائيل" بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل ودائم وشامل في "الشرق الأوسط" وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم / ٢٤٢ / و / ٣٣٨ / والتزامهما بإطار العمل للسلام في "الشرق الأوسط" المتفق عليه في كامب ديفيد (الوثيقة الأولى والثانية لعام ١٩٧٨) الذي اعتمد أن يكون أساساً للسلام. كما دعت المعاهدة الأطراف الأخرى في الصراع للاشتراك في عملية السلام.

اشتملت المعاهدة على تسعة مواد وألحق بها بعض الوثائق الأخرى وهي:

- ١ - محضر متفق عليه لتفسير المواد من / ١ - ٦ / من المعاهدة.
- ٢ - خطاب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكي لرئيس الوزراء بشأن تنفيذ المعاهدة.
- ٣ - خطابات متبادلة بين الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء "الإسرائيلي" بشأن تبادل السفراء بين مصر ودولة "إسرائيل" أما الملاحق فقد كانت ثلاثة: الأول: بروتوكول خاص بالانسحاب "الإسرائيلي" من سيناء ويحتوي على تسعة مواد وألحق به ملحق رقم (١) خاص بتنظيم الانسحاب وثلاث خرائط تتعلق بمراحل الانسحاب والحدود.

والثاني: يتضمن خريطة الحدود الدولية بين مصر و"إسرائيل"، أما الثالث: فهو البروتوكول المتعلق بالعلاقات بين الطرفين ويحتوي على ثمانية مواد.

إلى جانب ذلك أدرج مع المعاهدة الاتفاق التكميلي الخاص "بالحكم الذاتي الكامل" في الضفة الغربية وغزة الموقع عليه أيضاً في ٢٦ آذار ١٩٧٩، وجاء على شكل رسالة موجهة إلى الرئيس كارتر من الرئيسين أنور السادات ومناحيم بيغن للتأكيد على اشتراك الولايات المتحدة اشتراكاً كاملاً في كافة مراحل المفاوضات في المستقبل ولنا وقفة تحليلية عند هذه المعاهدة.

تعرضنا للمعاهدة من حيث المحتوى أما من حيث التحليل فإننا سنتوقف عند الجوانب السياسية لمواد المعاهدة وملاحقها الأمر الذي تقتضيه خطة البحث وهدفه. أما الجوانب القانونية والعسكرية فيمكن التطرق إليها في حال الضرورة، بالإضافة إلى ذلك نرى من الأهمية بمكان التوقف على الضمانات الأمريكية المقطوعة "لإسرائيل" في مذكرة التفاهم التي قابلتها الحكومة المصرية بالرفض والاستنكار لأنها جاءت تلبية للمصالح "الإسرائيلية" بالمطلق ولا تتناقض مع العلاقات المصرية الأمريكية وحسب بل مع السيادة الوطنية المصرية. حقيقة أن معاهدة السلام المصرية - "الإسرائيلية" تطرقت لقضايا عدة ومسائل تهم الجانب المصري و"الإسرائيلي" إلا أنه ما يهمننا بالدرجة الأولى المسائل ذات الطابع السياسي التي ستحدد مستقبل العلاقات بين مصر و"إسرائيل" وانعكاساتها على علاقات مصر بالوطن العربي ونتائج ذلك على الصراع العربي "الإسرائيلي" وعملية السلام التي زعمت الأطراف انطلاقتها في المنطقة.

وفي بحثنا لهذه المسائل ذات الطابع السياسي نبدأ بما يخص إنهاء حالة الحرب بين الطرفين المصري و"الإسرائيلي":

١ - إنهاء حالة الحرب بين الطرفين:

نصت المادة الأولى من المعاهدة على العبارة الآتية: "تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويُقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على المعاهدة"، وما أن تم تبادل هذه الوثائق في أيار ١٩٧٩ فإن حالة الحرب بينهما قد انتهت رسمياً وعملياً وترتب عليها العديد من الآثار في الفقه القانوني الدولي أهمها ما يلي (٣٠):

أ- أن جميع التصرفات التي كان يبررها قانون الحرب تعتبر غير مشروعة فلا يجوز احتلال الأراضي أو الاستيلاء عليها بشكل ما أو أسر سفن وغيرها وإذا ما تجاهلت قوات أحد الطرفين هذه الأمور فإن ما أخذ يجب أن يُرد ويجب دفع التعويضات في حال التسبب بخسائر.

ب- إنهاء الآثار المترتبة على قيام حالة الحرب كقطع علاقات دبلوماسية أو إنهاء عمل معاهدات أو قطعها والتخلي عن الأقاليم المحتلة وتبادل الأسرى وغيرها.

وبما أن "إسرائيل" لم تكن موجودة على الخارطة السياسية في المشرق العربي عند إعلان مصر والدول العربية الحرب عليها حين قيامها عام ١٩٤٨، لذلك عنيت المعاهدة عناية فائقة بالاعتراف "بإسرائيل" وبتقرير حقوق الدولة لها لذلك فقد ضمت المادة الثالثة من الاتفاقية فقرة تبين الآثار المترتبة على إنهاء حالة الحرب بين مصر و"إسرائيل" فجاءت تنص على الأمور الآتية:

يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وقت السلم وبخاصة (٣١):

أ- إقرار الطرفين في أن يحترم كل منهما حق الآخر بالسيادة والاستقلال وأن يعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ب- يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة على نحو مباشر أو غير مباشر وبحل كافة المنازعات بالوسائل والطرق السلمية.

أما الفقرة الأخرى من هذه المادة فقد عنيت بمواجهة حركات الانتفاضة الشعبية من الجماعات الفلسطينية أو غيرها التي توجه ضد "إسرائيل" ووضعت على مصر بالذات التزاماً يعتبر نتيجة طبيعية لإنهاء الحرب فنصت الفقرة على أن:

"يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأعمال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاصة خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التتظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو

أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان، كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي هذه الأفعال للمحاكمة".

نستنتج مما ورد سابقاً أن هذه النصوص لم يعد الهدف منها هو إنهاء حالة الحرب بين الدولتين وحسب، بل أدخلت مصر في تحالف مع "إسرائيل" لوضع حد لجميع الأعمال المعادية للأخيرة مهما كان نوعها أو مستواها في الوقت الذي لم تُتجز فيه بعد معاهدات أخرى مع البلدان العربية تضمن السلام العادل والشامل بين العرب و"إسرائيل". وهكذا نرى أن هذه الفقرات جاءت لمصلحة "إسرائيل" ومتناقضة مع المصلحة الوطنية والقومية لمصر من حيث الشكل والمضمون.

٢ - قيام علاقات طبيعية بين الطرفين:

أكدت وثيقتا كامب ديفيد على ضرورة تجاوز العلاقات العربية "الإسرائيلية" مرحلة السلم السلبي إلى السلم الإيجابي الذي يستند إلى قيام تعاون وثيق في مختلف المجالات بين العرب و"إسرائيل". وجاءت معاهدة الصلح لتوضح بشكل مفصل وأدق العلاقات الطبيعية وجوهرها بين مصر و"إسرائيل". فقد أوردت الفقرة الثالثة من المادة (٣) في المعاهدة الحكم الأساسي بهذا الصدد عندما ذكرت أنه "يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجر المتميزة المفروضة ضد حرية الأفراد وانتقالهم وتبادل السلع". كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية. ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها التوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة. أما الأحكام الأخرى التي ترتبط بها إقامة العلاقات هي الانسحاب المرحلي الذي سيتم على فترات تمتد نحو تسعة شهور من تاريخ تبادل

وثائق التصديق على المعاهدة. فالمادة الأولى من البروتوكول تقول: "يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المرحلي".

أما العلاقات الاقتصادية والتجارية فقد أوردتها المادة الثالثة من البروتوكول وهي تضع على الطرفين التزامين هما (٣٢):

الأول: يتصل بإزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية لأي منهما عقب إتمام الانسحاب المرحلي. أما الثاني: فيأتي في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من إتمام الانسحاب المرحلي ويتضمن الدخول في مفاوضات لعقد اتفاق تجاري يستهدف إعادة العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما. وقد جاء بالمحضر المتفق عليه لتفسير بعض المواد والملاحق أن الطرفين قد اتفقا على أن العلاقات الاقتصادية سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى "إسرائيل" وأن يكون من حق هذه الأخيرة الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصري الأصل، وأن تنتظر مصر والشركات التي لها حق استثمار بترولها في العطاءات المقدمة من "إسرائيل" على نفس الأسس والشروط المطبقة على مقدمي العطاءات الآخرين لشراء البترول.

وأشارت المادة الثالثة أيضاً إلى إقامة العلاقات الثقافية. وعقد اتفاق ثقافي في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد إتمام الانسحاب المرحلي. وجاء النص في المادة الرابعة من البروتوكول على حرية التنقل للمواطنين والسيارات وحرية دخول الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية. أما المادة السادسة منه فكانت أحكامها حول النقل بمختلف أنواعه، فقد اتفق الطرفان على دخول مفاوضات في موعد لا يتجاوز ستة شهور حول طرق المواصلات البرية والحديدية والمقصود هنا سكة حديد الحجاز. كما اتفق على إقامة طريق بري يربط مصر و"إسرائيل" والأردن بالقرب من إيلات، ولم ينس البروتوكول جميع وسائل الاتصالات الأخرى من تليفون وبريد ولا سلكي ورايو ونقل تليفزيوني

وغيره. وبإتمام الانسحاب المرحلي سيسمح كل طرف بالدخول غير الممنوع عادة إلى موانئه لسفن وبضائع الطرف الآخر وكذلك للسفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو القادمة منه بنفس الشروط المطبقة، وقد حرص البروتوكول على السماح بالمرور في قناة السويس عقب تبادل وثائق التصديق على المعاهدة وليس بعد إتمام الانسحاب المرحلي (٣٣).

واضح مما سبق أن مصر اكتفت لتطبيع العلاقات المختلفة مع "إسرائيل" بالانسحاب المرحلي الذي سيشمل جزءاً من سيناء فقط وهو: خط العريش - رأس محمد، علماً أن الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية سوف يتأخر إلى ثلاث سنوات. وكان من الأفضل لمصر أن يسير التطبيع بالتوازي مع المراحل المختلفة للانسحاب حتى تنتظر "إسرائيل" مقابلاً مستمراً لمراحل انسحابها بدلاً من أن تعطي مصر كل شيء بعد تسعة أشهر ولا يبقى لديها بعد ذلك ما تعطيه "إسرائيل"، هذا جانب، من جانب آخر عبرت النصوص عن ضرورة قيام العلاقات الطبيعية واتخاذها شكل اتفاقات ثنائية وهذه مسألة غير مألوفة في النظام الدولي والعلاقات الدولية، وقد تفسر على أنها تعني الالتزام من جانب مصر، الأمر الذي يجعلها تتطوي على حق قد لا يسمح به السير العادي للأمر أو العلاقات التي ظلت محكومة بعداء شديد بين الطرفين لفترة طويلة.

٣ - الانسحاب من سيناء:

توجد فقرة في ديباجية إطار العمل للسلام في "الشرق الأوسط" تنص على ما يلي:
"إن الأطراف مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ومعمرة لصراع "الشرق الأوسط" عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن /٢٤٢/ و/٣٣٨/ بكل فقراتهما، والتأكيد على البند الأول في القرار /٢٤٢/ المتضمن مبدأ الانسحاب من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير" أي عدوان ١٩٦٧. وبالإضافة

إلى أن وثائق "كامب ديفيد" تناولت جميع المبادئ الأخرى التي تتضمنها معاهدات السلام، كالاقراراف بدولة "إسرائيل" وإلغاء جميع أشكال مقاطعتها والسماح بالعبور أو المرور البريء*** وغيره من قناة السويس ومضائق تيران، إلا أن من المآخذ التي وجهت لاتفاقيتي كامب ديفيد هي خلوها من نص صريح يقول بالانسحاب الكامل والشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، أو أن تشتترط مصر في المعاهدة مسألة التطبيع بالانسحاب الكامل والشامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وليس الانسحاب من سيناء فقط.

وأما ما يتصل بالعلاقات المصرية "الإسرائيلية" نجد أن إطار العمل للسلام وكذلك المعاهدة قد أخذت بالانسحاب الكامل من سيناء. ففي إطار العمل لعقد معاهدة سلام بين مصر و"إسرائيل"، اتفق الطرفان ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على المنطقة التي تمتد إلى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب. وانسحاب القوات "الإسرائيلية" من سيناء تنفيذاً للمادة الأولى من معاهدة الصلح التي تقول: " تسحب "إسرائيل" كافة قواتها والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية، وكما ورد في البروتوكول الملحق بالمعاهدة أنه تستأنف مصر سيادتها الكاملة على سيناء، وأكدت نفس المعنى المادة الثانية بالمعاهدة. وقد تضمن المحضر المتفق عليه نصاً في الفقرة الثانية من المادة الأولى يقول: باستئناف مصر لممارسة السيادة الكاملة لكل منطقة بمجرد انسحاب "إسرائيل" منها، ويبدو المقصود هنا هو وقف ممارسة السيادة بالنسبة للأجزاء التي لم يتم الانسحاب منها بعد فالاستفادة من البترول مثلاً من سيناء لا يتم إلا بعد انسحاب "إسرائيل" من تلك المنطقة المتواجدة فيها(٣٤).. ونظراً لتقييد مصر لسيادتها على سيناء بالنواحي العسكرية نرى أن الوثائق قسمت سيناء إلى عدد من مناطق مختلفة اختلفت كل منطقة فيها بالتواجد العسكري. أما ما يجمع بين هذه المناطق فهو أنها محدودة السلاح والقوات، فضلاً عن وجود منطقة عازلة وترتبيات أمن خاصة بالجانب المصري (٣٥).

وفي البروتوكول الخاص بالانسحاب تضمنت المادة الأولى أسس الانسحاب، فقررت أن "تقوم إسرائيل" بإتمام سحب كافة قواتها من سيناء في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، ويتم الانسحاب على مرحلتين:

الأولى: انسحاب مرحلي حتى شرق خط العريش - رأس محمد - وذلك خلال تسعة أشهر من تاريخ تبادل الوثائق. **والثانية:** انسحاب نهائي إلى ما وراء الحدود الدولية في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق المعاهدة. هذا وقد تم تشكيل لجنة مصرية "إسرائيلية" مشتركة مهمتها وضع الخطة والجدول الزمنية وتحل تلقائياً عقب إتمام الانسحاب النهائي والشامل والكامل من سيناء.

والحقيقة أن انسحاب القوات "الإسرائيلية" بالكامل كما ورد في نصوص المعاهدة لا يعني بالضرورة ممارسة مصر لسيادتها كاملة وغير منقوصة على سيناء، إذ أن مصر وكما تشير وأشارت الوقائع لم تمارس حتى اليوم سيادة كاملة من النواحي العسكرية في سيناء.

وأما ما يتعلق بالحدود بين مصر و"إسرائيل" فهي الحدود الدولية المعترف بها، وكما هو موضح في الخارطة - الملحق الثاني في المعاهدة، هنا رغم أن هذه الحدود قد وصفت في إطار الحدود بين مصر و"إسرائيل" فقط إلا أن مصر كانت حريصة بتحفظها وبحيث لا ينص أو يفسر مثل هذا النص وضع قطاع غزة (٣٥).

٤ - الضمانات الأمنية:

تتعلق هذه الضمانات من جهة بتواجد قوات للأمم المتحدة في المنطقة العازلة بين الطرفين، كما تتصل من جهة أخرى بضمانات تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية لضمان تنفيذ الاتفاقية ومحاسبة من يخل بأحكامها، ولنا وقفة للتعرف على كل من هذه الضمانات.

أ - قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:

ذكر ملحق المعاهدة رقم (١) (البروتوكول الخاص بالانسحاب من سيناء) أن الطرفين يطلبان من الأمم المتحدة توافر قوات تابعة لها وهي على نوعين: الأول لحفظ السلام والثاني للإشراف على تنفيذ بنود الملحق في هذا البروتوكول، أي أن هذه القوات تقوم ببذل كل الجهود لمنع أي خرق لأحكام البروتوكول، وبالتالي عليها القيام بمهام مراقبة وحفظ السلام وضمان حرية المرور في مضيق تيران وقناة السويس وفقاً للمادة الخامسة من المعاهدة التي أقرت للسفن "الإسرائيلية" بالمرور الحر في قناة السويس ومدخلها، كما جعلت من مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مائية مفتوحة دون عائق لجميع الدول. ومن المهام أيضاً التحقق من تنفيذ الانسحاب للقوات "الإسرائيلية" والترتيبات في سيناء بعد تنفيذ الانسحاب المرحلي والنهائي وكذلك الإشراف على نزع السلاح وتحديد في مناطق سيناء وتسيير دوريات لإبلاغ الأطراف المعنية بالخروقات أو التحقيق فيها (٣٦).

وأهم ما يلفت النظر في الوضع القانوني لهذه القوات، ما نصت عليه المادة الرابعة من النظام المقرر لهذه القوات وهو: " لا يجوز للأطراف سحب هذه القوات إلا بموافقة مجلس الأمن بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس"، ويلاحظ أن هذا النص يقرب قوات السلام إلى قوات الردع حيث يجعلها النظام مفروضة على الأطراف وبخاصة الطرف المصري (٣٧).

ب - الضمانات الأمريكية:

ظل الموقف "الإسرائيلي" منذ بداية المفاوضات في "كامب ديفيد" وحتى نهايتها متمسكاً بأهمية وضرورة أن تضع الولايات المتحدة الأمريكية كل ثقلها إلى جانب "إسرائيل" من أجل ضمان أمنها وسلامة أراضيها. بل إن تصريحات المسؤولين "الإسرائيليين" كانت تعكس على الدوام الحاجة الملحة إلى الضمانات الأمريكية لكل ما خط في

الاتفاقات من التزامات على الجانب المصري، فضلاً عن هوسها بالحدود الآمنة مع الدول العربية. ومما لا شك فيه أن "إسرائيل" منذ تاريخ وجودها في المشرق العربي كانت تلجأ باستمرار إلى قوى كبرى للحصول منها على دعم سياسي ومعنوي وتأمين حجم أكبر من المساعدات.

من هنا لم تكتف "إسرائيل" بموجب معاهدة السلام لا بقوات الأمم المتحدة وقوامها الأمريكي ولا بتحديد القوات المصرية وحجم تسليحها ونزع السلاح من جزء كبير من سيناء المتناخم لحدودها، بل أكدت على أهمية ارتباطها بالولايات المتحدة التي تمدّها بشتى أنواع الدعم والمساعدة من أبسط وسائل العيش إلى أقوى وأخطر وأحدث أنواع الأسلحة، وضرورة قيامها بحضانة وحماية الالتزامات المصرية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لذلك. إلى جانب ذلك العمل على حمل دول العالم للاعتراف بالمعاهدة واتباع سياسة دولية تكون في خدمة المصالح "الإسرائيلية".

ولمعرفة طبيعة الضمانات الأمريكية وأهدافها يمكن تقسيمها إلى نوعين: الأول ورد في صلب اتفاقات الصلح المصرية "الإسرائيلية"، أما الثاني فقد نصت عليه "مذكرة التفاهم" التي تم توقيعها بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" مباشرة بعد التوقيع على المعاهدة. بالنسبة للنوع الأول، أولى الضمانات التي اضطلعت بها الولايات المتحدة هو اشتراكها المباشر في المفاوضات، وقيامها بالتوقيع كشاهد على جميع الوثائق التي أبرمت بين مصر و"إسرائيل"، ولم يقتصر دورها عند هذه الحدود بل جاء على شكل التزامات واضحة وصريحة تلتزم بها الولايات المتحدة عليها في الخطابين اللذين وجههما الرئيس الأمريكي كارتر إلى كل من السادات وبيغن، ولم يعترض عليهما أحد، ومما لا شك فيه أن هذه الضمانات لها نفس القوة التي تتمتع بها معاهدة السلام وملحقاتها. ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، اتخاذ الولايات المتحدة التدابير التي تراها مناسبة لضمان تحقيق الالتزام بالمعاهدة، والقيام بأعمال الاستطلاع الجوي بناء على طلب أحد الأطراف - الطرف "الإسرائيلي" - وحلول الولايات المتحدة محل

مجلس الأمن بتشكيل قوة تقوم بمهام قوات الأمم المتحدة في حال تعذر وصول مجلس الأمن إلى قرار بهذا الخصوص (٣٨).

أما النوع الثاني من الضمانات فقد نصت عليه مذكرة التفاهم بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ودولة "إسرائيل"، التي أضافت إلى الإجراءات السابقة إجراءات أخرى، هدفها تدعيم أمن وموقع "إسرائيل" في "الشرق الأوسط". وفي مقدمة هذه الإجراءات تقديم الولايات المتحدة التأييد اللازم والمناسب "لإسرائيل" عندما ترى هذه الأخيرة أن مصر قامت بخرق المعاهدة وذلك بفرض حصار عليها أو منعها من استخدام الممرات المائية الدولية أو هددت أمنها. ومما لا شك فيه أن إسراع الولايات المتحدة في تأييد "إسرائيل" سياسياً وعسكرياً والوقوف إلى جانبها بمجرد ادعائها بخرق المعاهدة الأمر الذي لا يثير القلق في مصر وحسب بل في جميع البلدان العربية مما يهدد الأمن والسلام الدوليين (٣٩).

لقد ورد في المذكرة فقرة محددة بصدد حقوق الملاحة والمرور الجوي فوق مضائق تيران وخليج العقبة، وهذه الفقرة لا يقصد بها مصر فقط بل البلدان العربية الأخرى التي لم تقر بعد بأن خليج العقبة خليج دولي تتمتع فيه "إسرائيل" بحق الملاحة والعبور الجوي. من هنا أن هذه الضمانات لا تمس سيادة مصر الوطنية وحسب بل سيادة الدول العربية المجاورة الأردن والسعودية. مسألة أخرى، وهي أن الولايات المتحدة، سوف تعارض أو تصوت إذا استلزم الأمر ضد أي إجراء أو قرار يتخذ في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن يمكن أن يكون له من وجهة نظرها آثار سلبية على معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية"، فضلاً عن أن هذا التفاهم تضمن الإشارة للبتروكول كأهمية حيوية خاصة بالنسبة لاحتياجات "إسرائيل" منه (٤٠).

إن الولايات المتحدة بتأكيداتها على هذه الضمانات والالتزامات بلا ريب أساءت إلى علاقاتها مع مصر، فبدلاً من تقف من البلدين على مسافة واحدة أكدت وبما لا يدع

مجالاً للشك الانحياز المطلق إلى جانب "إسرائيل"، مما دفع برئيس وزراء مصر وقتئذٍ مصطفى خليل توجيه خطابين إلى وزير الخارجية الأمريكية أدان فيهما ما جاء في مذكرة التفاهم، واعتبرها باطلة وغير شرعية ولا يترتب عليها أي آثار بالنسبة لمصر وهي غير ملزمة بها، والحقيقة أن موقف مصر هذا يتفق مع القانون الدولي بعدم الالتزام بأي تعهدات لم تكن مصر طرفاً فيها (٤١).

مما سبق نستنتج أن هذه الضمانات التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ المعاهدة انطلقت بالأساس من المصالح "الإسرائيلية" فقط وإن ما جرى هو إخضاع جوانب معينة من العلاقات المصرية الأمريكية إلى عوامل خارجة عن نطاق هذه العلاقات وإرجاعها لطرف ثالث هو "إسرائيل".

٥ - مشروعية المعاهدة:

إن البحث في مشروعية المعاهدة يتطلب الإجابة على نقطتين: الأولى تتعلق بمدى توافق النصوص من حيث الشكل والمضمون مع دستور البلاد والنقطة الثانية هي تعارض المعاهدة مع القانون الدولي، وسنقف قليلاً عند كل منهما.

أ - مخالفة المعاهدة من حيث الشكل والمضمون للدستور المصري:

نصت المادة ١٥١/ من الدستور المصري على أن: رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات، ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها. على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة أو التي تتعلق بحدود السيادة، أو تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الموازنة، تجب موافقة مجلس الشعب عليها. معنى ذلك أن المشرع مَيَّر بين نوعين من المعاهدات، الأول: ويشمل المعاهدات السيادية ومنها معاهدة الصلح، ويشترط المشرع في هذا النوع موافقة مجلس الشعب عليها، والثاني:

يندرج فيه المعاهدات غير السيادية، ويخول الدستور رئيس الجمهورية إبرامها ثم إبلاغها مجلس الشعب.

إن تفسير المادة الأنفة الذكر يقول: إن رئيس الجمهورية لا يملك حق إبرام المعاهدات السيادية، وما يملكه فقط هو إجراء المفاوضات والتوصل إلى مشروع صياغة ثم يتعين عليه طرح المشروع على مجلس الشعب في صورة مشروع قانون لمناقشته، وللمجلس الحق في الموافقة أو التعديل أو الرفض. ولكن الرئيس السادات لم يلتزم بأحكام الدستور في شأن معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية". فقد انفرد بإجراء المفاوضات ثم التوقيع على المعاهدة وإبرامها قبل أن يحصل على موافقة مجلس الشعب، وفي النهاية إن عرض المعاهدة على المجلس لم يكن سوى من باب تحصيل الحاصل وبطريقة شكلية (٤٢). أي أن رئيس الجمهورية قام بالتوقيع عليها في / ٢٦ / آذار ثم أصدر قراراً جمهورياً برقم (١٥٣) في / ٥ / نيسان من العام نفسه بموافقة الرئيس على المعاهدة وذلك قبل عرض المعاهدة على مجلس الشعب. وبهذا يكون السادات قد خالف الدستور واغتصب حق مجلس الشعب بإصداره قرار الموافقة على المعاهدة قبل إقرارها في مجلس الشعب (٤٣) أما قرار مجلس الشعب بالموافقة على قرار لجنته المشكلة لهذا الغرض فقد ورد بالصيغة التالية: "واللجنة إذ توافق على قرار رئيس الجمهورية رقم / ١٥٣ / بشأن الموافقة على المعاهدة وملحقاتها ترجو من المجلس الموافقة، وقد وافق المجلس على رأي اللجنة وهذا معناه أن موافقة المجلس لم تنصرف إلى المعاهدة ذاتها كما يستوجب الدستور بل وافق على قرار رئيس الجمهورية بالموافقة على المعاهدة. وتلى ذلك الاستفتاء على المعاهدة خلافاً لما جرت عليه العادة في مثل هذه الحالات، الأمر الذي يثير كثيراً من التساؤلات ومنها:

كيف يوافق الشعب على المعاهدة وعلى حل المجلس الذي وافق عليها في نفس الوقت؟ وهل كان حل المجلس وقتئذ له ضروراته التي ارتأها رئيس الجمهورية؟ حقيقة إن

الإجابة لا تحمل سوى معنى واحداً هو أن هذه العملية برمتها كانت مسرحية لجأ إليها السادات لتغطية اختراقه الفاضح للدستور والشرعية في مصر .

أما ما يتعلق بمخالفة المعاهدة للدستور من حيث الموضوع فنرى أن المادة الأولى من الدستور المصري نصت على أن "الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة". وبما أن الأمة العربية وقعت في عدة حروب مع "الإسرائيليين" منذ قيام دولتهم عام ١٩٤٨ يرى كثير من القانونيين أن الجزء وهو مصر لا يملك الحق في التصرف عن الكل بعقد أية معاهدة وبالتالي بعقد صلح منفرد مع العدو الصهيوني، الأمر الذي يعد خروجاً على المصلحة القومية العليا للأمة العربية. فضلاً عن أن بعض نصوص المعاهدة لم تخل في مضمونها من تقريط في السيادة الوطنية واختراق خطير لسيادة مصر على أراضيها ومياهها وأجوائها الإقليمية، فالمادتين (٦٨ و ٧٩) من الدستور المصري تنص على أن: الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس" وتوجب على رئيس الجمهورية أن يقسم على "الحفاظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه، وجاءت المادة (٧٧) عقوبات تقول: " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل شخص كلف بالمفاوضة مع حكومة أجنبية في شأن من شؤون الدولة فتعمد إجراء المفاوضات في غير مصلحتها. "ولعل استقالة بعض الدبلوماسيين المصريين أثناء التفاوض مع "الإسرائيليين" في كامب ديفيد وبعدها واعتراضهم على التنازلات التي كان الرئيس السادات يقدمها "للإسرائيليين" هي الدليل على الأضرار التي لحقت بمصالح مصر الوطنية والقومية. وإذا سلمنا أن مصر استعادت سيناء من الاحتلال "الإسرائيلي"، لكنها بموجب أحكام المعاهدة عادت منزوعة السلاح ومنقوصة السيادة، ففي حين اتخذت إجراءات أمنية مشددة على الجانب المصري، تشمل نزع سلاح منطقة واسعة من سيناء، وارتداد حدود مصر التي يمكن الدفاع عنها إلى الغرب نحو /١٥٠/ كم بعيداً عن حدود مصر الدولية، لم تتخذ مثل هذه الإجراءات على الجانب "الإسرائيلي" واقتصرت على شريط رمزي لا يتجاوز عرضه /٣/ كم على الحدود

"الإسرائيلية" المصرية، بالإضافة إلى القوات المتعددة الجنسيات التي اقتصر أفرادها على الجنود الأمريكيين المتواجدة في سيناء إلى جانب تحويل المطارات العسكرية المصرية في سيناء إلى مطارات مدنية مع السماح للطائرات "الإسرائيلية" استخدامها.

أما المسألة الأخرى التي تعد من المسائل الخطيرة في اختراق السيادة المصرية فهي ما نصت عليه الفقرة (٢) من المادة الخامسة من المعاهدة باعتبار مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لجميع الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي: "يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيها عبر مضيق تيران وخليج العقبة".

ولو عدنا إلى حقائق التاريخ والجغرافيا لتأكد لنا أنه لم يكن "إسرائيل" وجود على خليج العقبة حتى إخلاء القوات الأردنية منطقة "بير قطار" وبلدة "أم رشراش" واحتلالهما من قبل القوات "الإسرائيلية" في آذار ١٩٤٩، وذلك قبل التوقيع على اتفاقية الهدنة "الإسرائيلية" الأردنية في نيسان ١٩٤٩، ومنذ ذلك التاريخ حتى إبرام معاهدة السلام كانت الحكومة المصرية تصر على أن خليج العقبة خليج داخلي ومياهه إقليمية مغلقة تخضع للسيادة المصرية والسعودية والأردنية وإن وجود "إسرائيل" في إيلات هو وجود واقعي عسكري لا يبرر قانوناً ادعاءها باستخدام الخليج طالما كانت "إسرائيل" في حالة حرب مع الدول المتشاطئة في الخليج. وإن مضيق تيران هو جزء من المياه الإقليمية لمصر ولا يمكن اعتباره مضيقاً دولياً لأنه لا يصل بين بحرين عامين أولاً، ولم يسبق أن جرى التعامل على استخدامه للملاحة الدولية ثانياً (٤٤). وعليه فمصر طبقت الإجراءات الكفيلة بإخضاع المرور في الخليج لسلطتها ولم تتمكن "إسرائيل" من كف مصر عن هذه السلطة وفشلت في استصدار قرار من الأمم المتحدة عام ١٩٥٤ بمنحها حق الملاحة في الخليج، ولم تجد سبيلاً إلى ذلك إلا باستخدام القوة في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، حيث وافقت مصر على مرابطة قوات دولية لضمان حرية المرور في خليج العقبة بعد أن أعيد

فتح مضيق تيران لسفن جميع الدول بما فيها "إسرائيل" إلا أن مصر أعادت سيطرتها على الخليج بعد أن طلبت من القوات الدولية الانسحاب في أيار ١٩٦٧، وأغلقت مضيق تيران في وجه السفن "الإسرائيلية". ولكن ما أن اندلعت حرب حزيران حتى احتلت "إسرائيل" الساحل الغربي من المضيق والخليج وكذلك شبه جزيرة سيناء، وفرضت سيطرتها بالقوة على الملاحة في المياه الإقليمية المصرية المحاذية لساحل شبه الجزيرة، وقد تغير الحال بعد إبرام معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية" من احتلال فعلي غير قانوني للسواحل المصرية المطلة على الخليج إلى اعتراف قانوني بحق "إسرائيل" باستخدام المياه الإقليمية لمرور السفن المتجهة إلى إيالات تنفيذاً للمادة (٥) من الفقرة الثانية من معاهدة السلام.

حقيقة، إن هذه المادة من المعاهدات قدمت "لإسرائيل" أكثر مما كانت تطمح إليه، فاتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ حول البحار الإقليمية والمنطقة الملاصقة، المادة / ١٦ / الفقرة الرابعة، ألزمت الدول الموقعة عليها بعدم إيقاف المرور البريء*** للسفن الأجنبية عبر المضائق التي تستخدم للملاحة الدولية، بينما بقي العبور عبر البحر الداخلي خاضعاً للمرور البريء الذي يمكن إيقافه إذا تعارض مع أمن الدولة وسيادتها وسلامتها. وهكذا فإن معاهدة السلام لم تكف بما جاء باتفاقية جنيف المذكورة، بل اعتبرت مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات الدولية المفتوحة لجميع الدول وسلبت منها صفة المياه الإقليمية التي أكدها الواقع التاريخي والجغرافي والقانوني، ومنحت فيها حرية الملاحة "لإسرائيل" من بين الدول الأخرى دون عائق أو إيقاف لهذه الحركة قياساً على البحار الحرة، وبذلك تنازلت مصر عن حقها المضمون في القانون الدولي في السيطرة على مياهها الإقليمية. وهذا باختصار مفاده أن جميع المحظورات التي أقرها القانون الدولي العام لحماية أمن وسلامة الدول الساحلية في مياهها الإقليمية في ظل مفهوم "المرور البريء" قد أبحاثها المادة الخامسة من معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية" في ظل مفهوم حرية الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة (٤٥).

إلى جانب ذلك منحت معاهدة السلام "إسرائيل" حق العبور الجوي، مع العلم أنه لا يوجد في القانون الدولي اليوم ما يضمن للدول حق المرور الجوي البريء فوق المياه الإقليمية للدول الأجنبية دون موافقة الدولة المعنية، فكيف إذا كان هذا المرور غير بريئ. ولكن الطرف المصري منح "إسرائيل" حقوقاً في مياهه الإقليمية وأجوائه الفضائية في خليج العقبة ومضيق تيران وحرية مطلقة وغير مقيدة بأية قيود وضعها القانون الدولي لحماية الدول الساحلية. وتأكيداً لذلك تجاهلت المعاهدة إلزام السفن المارة والطائرات بأية واجبات ولم تحدد حقوق وسلطات مصر عليها باعتبارها الدولة الساحلية، حتى أنها لم تنطرق لإلزام الغواصات على سبيل المثال بالعموم فوق سطح البحر حين مرورها في المياه الإقليمية المصرية، كما تفرض قواعد القانون الدولي في حال المرور البريء. هذا وقد أكدت نية الجانب المصري في منح "إسرائيل" أكثر مما يتضمنه المرور البريء من حقوق في خليج العقبة ومضيق تيران، حين التزم بالمادة الثامنة من الملحق (٣) للمعاهدة وذلك بضمان المرور البريء طبقاً لقواعد القانون الدولي في المياه الإقليمية الأخرى دون الإخلال بنص المادة الخامسة من المعاهدة، وبالتالي لا ينظر للمادة الثامنة في الملحق (٣) على أنها تفسير للمادة الخامسة من المعاهدة بل إضافة لها (٤٦). فضلاً عن ذلك فإن معاهدة السلام لم تأت لا من قريب ولا من بعيد على حقوق العرب الآخرين، أي الدول المتشاطئة في الخليج مع مصر وهي الأردن والسعودية، وهذا لا يعني بحال من الأحوال أن ترتب المعاهدة التزامات على الغير إلا برضائه.

ب- تعارض المعاهدة مع ميثاق الأمم المتحدة والمضمون العام للقانون الدولي:

إن إعطاء مصر لنفسها الحق بالتفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني وممثله الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية والتوقيع على "إطار العمل للسلام في الشرق الأوسط" و

"الاتفاق التكميلي للحكم الذاتي" في الضفة الغربية والقطاع يعد مخالفة صريحة لأحد المبادئ الهامة لميثاق الأمم المتحدة المبدأ الذي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها. ولا يمكن اعتباره إلا خرقاً وانتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي لأنه نفاوض عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية. فالصيغة التي توصل إليها الطرفان، المصري و"الإسرائيلي" حول الحكم الذاتي لم تنص بشكل واضح وصريح على حق الفلسطينيين في أرضهم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وفي مقدمتها قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الأمر الذي يمكن اعتباره تكريساً للاحتلال "الإسرائيلي" للأراضي الفلسطينية وإضفاء شرعية قانونية على الواقع المفروض على الشعب الفلسطيني بقوة السلاح. بالإضافة إلى ذلك إغفال حق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم لأن إطار العمل للسلام في "الشرق الأوسط" عني بأولئك النازحين أثناء حرب عام ١٩٦٧ فقط.

إلى جانب ذلك أهدرت وثائق كامب ديفيد مبدءاً أساسياً من مبادئ القانون الدولي وهو مبدأ عدم شرعية الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. بالإضافة إلى قرارات الشرعية الدولية الصادرة فيما بعد بهذا الشأن والتي تنص على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، إن إطار العمل للسلام أتاح "إسرائيل" الاحتفاظ بقواتها العسكرية في المناطق المشمولة بالحكم الذاتي، وإعادة تمركز هذه القوات في مواقع أمنية محددة. كما تجاهلت هذه الوثائق قرار "إسرائيل" بضم القدس العربية واستمرارها في بناء المستوطنات الأمر الذي يجعل انسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة مسألة معقدة. إن ما تضمنته معاهدة السلام من نصوص تمس بالسيادة الوطنية المصرية سواء كان ذلك على الأرض أو في المياه الإقليمية أو الأجواء المصرية جعل منها أمودجاً صارخاً للمعاهدات الدولية غير المتكافئة التي تجافي العدل ولا تحقق السلام الذي يحمل الديمومة والاستمرار (٤٨).

نستنتج مما سبق أن ما ورد من أحكام في وثائق الصلح المصرية "الإسرائيلية" هي أحكام تتناقض مع قرارات الشرعية الدولية وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وروح القانون الدولي.

ثالثاً - نتائج معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية" وأثرها على السلام ودور مصر الإقليمي:

مما لا شك فيه كان لاتفاقات الصلح المصرية "الإسرائيلية" نتائج مباشرة وغير مباشرة على جميع الأطراف التي شاركت في إنجاز هذه الاتفاقات وهي: "إسرائيل" والولايات المتحدة ومصر، وعلى جميع الصعد الإستراتيجية وبالأخص السياسية والعسكرية، ولدى تحليلنا لنتائج تلك الاتفاقات، سنتعرف على ما خلقت من آثار سلبية وتداعيات شتى على مصر أولاً وعلى جميع الأطراف العربية الأخرى في الصراع العربي "الإسرائيلي" ثانياً، والتي تبين أن حقيقة السلام التي زعم أطراف كامب ديفيد أنهم توصلوا إليها هي في واقع الحال ليست سوى حقيقة غائبة، والسلام في الشرق الأوسط ما زال سراباً وبعيد المنال، لأن "إسرائيل" لا تريد إلا استسلام العرب، وليس لديها نوايا بتطبيق كل ما له علاقة قريبة أو بعيدة باستحقاقات السلام الحقيقي العادل والشامل.

١ - النتائج المباشرة بالنسبة "إسرائيل" وتأثيرها على دور مصر القومي:

يظهر في سياق الصراع العربي "الإسرائيلي" أن الهدف الإستراتيجي الذي ما فتئت "إسرائيل" تسعى إليه منذ وجودها في منطقة المشرق العربي هو الاعتراف بوجودها من قبل جميع الدول العربية، وقد بررت هذه الدول عدم اعترافها بها، ليس لأنها في حالة حرب معها فقط، بل لأنها بالأساس قامت على أسس غير صحيحة وغير عادلة،

وهي حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، وتجريده من كل حقوقه بالقوة والعدوان. كما لجأت لاستعمال القوة في التوسع على حساب أراضي الدول العربية حتى تجبرها على الاعتراف بها وهذا ما جرى بعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧. وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/ لعام ١٩٦٧ الذي تضمن مبدأ الانسحاب مقابل الاعتراف قد قبلت بعض الدول العربية في بداية الأمر هذا القرار بشرط عدم المساس بحقوق الشعب الفلسطيني، إلا أن "إسرائيل" لم تتصاعق لهذا القرار ولا لغيره من قرارات الشرعية الدولية، بالرغم من أن شعوب البلدان العربية بما فيها الشعب المصري يعتبر حقوق الفلسطينيين مبدئاً غير قابل للنقاش أو المساومة. إلا أن اتفاقات الصلح التي اعترفت مصر بموجبها بدولة "إسرائيل" جعلت هذا الاعتراف منحة تحصل عليها "إسرائيل" دون مقابل اللهم إلا عودة سينا شكلياً للسيادة المصرية وهكذا وبنتيجة اعتراف مصر "بإسرائيل" وإنهاء حالة الحرب معها فقد ترتب الآتي: (٤٩)

آ- الاعتراف بحق "إسرائيل" في السيادة والاستقلال السياسي، وعد أية مواجهة عسكرية تقوم بها مصر ضد "إسرائيل" تعاقب عليها من الناحية القانونية معناه تحييد أكبر دولة عربية مجاورة "لإسرائيل"، علماً أن باقي الدول العربية ما تزال في حرب معها، وبالتالي فالأمر لم يتعلق بمنع مصر من ممارسة الحقوق التي يمنحها القانون الدولي للمتحاربين طيلة استمرار حالة الحرب، كالمقاطعة الاقتصادية والتجارية والسياسية وغيرها وحسب، بل بإجبارها على تطبيع العلاقات مما أدى إلى فتح ثغرة كبيرة في المقاطعة العربية "الإسرائيلية"، وفتح المجال أمام "إسرائيل" لإقامة علاقات اقتصادية مع دول كانت تقاطع "إسرائيل" تعاطفاً مع العرب أو شركات خوفاً من المقاطعة العربية. إذن بإبرام الصلح بين مصر و"إسرائيل" تخلت الأولى عن هذه الحقوق وما تزال "إسرائيل" في حالة حرب مع باقي الدول العربية هذا من ناحية، من ناحية أخرى حققت "إسرائيل" ما

كانت تطالب به وهو تجزئة التسوية، فهي لم تدخر وسعاً في سبيل إبرام تسوية مع الأطراف العربية التي ترى فيها خطراً وإرجاء اتفاق تفاهم مع الأطراف الأخرى بهدف أن تكون هذه التسوية وسيلة لتجزئة الصف العربي، واستيعاب الأطراف الأضعف بدلاً من أن تتعامل معها جميعاً كأطراف متكافئة متضامنة. وبطبيعة الحال فإن هذا المنهج يشكل خطراً، لا لأنه لن يزيل أسباب الصراع بين جميع الأطراف المتنازعة ولا يضمن الاستقرار للمنطقة، بل على العكس لأنه يهدد التسوية ذاتها ويحمل في طياته أسباباً قوية لتجدد الصراع. وإذا كانت مفاوضات "إسرائيل" مع أكبر دولة عربية في المواجهة بهذا الشكل، فكيف تكون النتائج عندما تتفاوض مع باقي الدول العربية فرادى؟

ب- كان لإنهاء مصر التزاماتها المترتبة على عضويتها في الجامعة العربية واتفاقية الدفاع المشترك، كما نصت عليه المادتان الثالثة والسادسة من معاهدة السلام، أثر سلبي كبير على دورها القومي في الصراع العربي "الإسرائيلي"، ففي اللحظة التي تباشر "إسرائيل" عدوانها على بلد عربي، فإن مصر لا يحق لها مد يد العون أو المساعدة له لأن التزاماتها مع "إسرائيل" تعلق على التزاماتها بالدفاع المشترك مع الدول العربية، فضلاً عن ذلك ضمنت المعاهدة التزام مصر بمنع أي نشاط تقوم به المقاومة الفلسطينية ضد "إسرائيل" سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر والتعهد بمنع تقديم أي دعم للمقاومة وهذا ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة (٣) من المعاهدة، وهكذا بالإمكان الاستنتاج أن المعاهدة لم تؤد إلى احتجاج مصر وغيابها فقط عن المسرح السياسي العربي وحسب، بل قادت إلى تحجيم دورها وتقزيمه لدرجة كبيرة في الصراع العربي "الإسرائيلي" وبخاصة في الموقف من حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

ج- أما المكاسب الاستراتيجية التي تحققت "لإسرائيل" بموجب المعاهدة فالواقع أنها لم تكن تحلم بها في يوم من الأيام، فقد كان إخراج مصر من ساحة المواجهة

العسكرية هدفاً ماثلاً على الدوام أمام مخططي الإستراتيجية العسكرية "الإسرائيلية" ومنفذيها السياسيين والعسكريين، طوال مراحل الصراع العربي "الإسرائيلي" حتى معاهدة السلام، التي تم بموجبها إنشاء منطقة عازلة في سيناء يزيد عرضها عن ١٥٠ كم، فضلاً عن تخفيض السلاح كما ونوعاً في الخمسين كم الأخرى المتبقية غرب سيناء، فضلاً عن مرابطة قوات متعددة الجنسيات وقوات حفظ السلام ووضع محطات إنذار على الجانب المصري يديرها أمريكيون، في حين لم تكن الترتيبات نفسها على الجبهة في الجانب "الإسرائيلي"، مما يعني تأمين الحدود الجنوبية "لإسرائيل"، وتقليص العبء العسكري عليها (٥٠) وبالتالي منع مصر في أي حال من الأحوال من القيام بأي دور داعم أو مساند للشعب الفلسطيني سواء في الضفة الغربية أو غزة، الأمر الذي عبر عنه (زئيف شيف) المحلل العسكري "الإسرائيلي" بقوله: إذا كان على هيئة الأركان "الإسرائيلية" في السابق أن تخطط لتوزيع قوات متساوية إلى حد ما على الجبهات القتالية مع العرب فإن الجبهة الجنوبية لا تحتاج إلى ذلك الحجم المقترض تواجهه على الجبهة الشمالية الشرقية وهذا وضع مريح للجيش "الإسرائيلي" وله مدلول أمني يتمثل في التقليص الجوهرى للخطر العسكري الذي يواجه "إسرائيل" (٥١).

إلى جانب هذه المطالب السياسية والعسكرية تحقق "لإسرائيل" مكاسب أخرى عظيمة الشأن في الجانب الاستراتيجي وهي (٥٢):

1- صعوبات أمام أقطار الوطن العربي في المغرب للمشاركة بسرعة وفعالية في أي حرب عربية "إسرائيلية" جديدة، بمعنى أنه لم يعد أمام هذه البلدان سوى سلوك الطرق الجوية أو البحرية للوصول إلى أي جبهة مع "إسرائيل" مع كل ما تحمله هذه الطرق من مخاطر.

2- إن المرور الجوي والملاحة البحرية في مضيق خليج العقبة قلل من خطورة أي حصار بحري لمضيق باب المندب الاستراتيجي الذي أغلق في حرب عام ١٩٧٣ من قبل القوات المصرية، فضلاً عن توفير إمكانيات أكبر لمناورات القوات "الإسرائيلية" البرية وحرية أفضل للطيران والملاحة البحرية في البحرين الأحمر والمتوسط، وذلك على حساب البحرية والطيران المصري والعربي.

3- أصبح بإمكان "إسرائيل" توجيه قواتها الجوية أو البحرية لضرب أهداف في السودان أو في المغرب العربي، لم تكن متوفرة كما كان الحال قبل إبرام المعاهدة، وما تناقلته وكالات الأنباء مؤخراً عن قيام "إسرائيل" بضرب شحنات أسلحة بعد حرب غزة كانت تأتي لحماس عبر البحر الأحمر إلا تأكيداً على ذلك.

4- حصول "إسرائيل" على مساعدة ودعم سياسي وعسكري واقتصادي من الولايات المتحدة الأمريكية بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الصراع العربي "الإسرائيلي" مما مكنها من مضاعفة قدراتها وإمكاناتها لتشديد الضغوط على بقية أطراف الصراع الأخرى أكثر من ذي قبل.

٢- النتائج المباشرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

حققت الولايات المتحدة الأمريكية بموجب المعاهدة مكاسب هامة غير مسبوقه في تاريخ المنطقة من أولى هذه النتائج إبعاد السوفييت كطرف أساسي في التوازن الدولي والمشاركة في التسوية السياسية للصراع العربي "الإسرائيلي"، مما جعل مجرد إبرام الاتفاقات بحد ذاته مكسباً سياسياً كبيراً لسياسية الولايات المتحدة في المنطقة، فبعد أن كانت في بدء المفاوضات تقوم بدور الوسيط غدت فيما بعد ليست شاهداً مشاركاً في التوقيع على المعاهدة بل أكثر من شاهد، وربما بصورة غير مباشرة غدت كطرف في المعاهدة لأنها أصبحت ضامناً لتنفيذ المعاهدة من طرفيها، وقد نشأ ذلك عن تقاهمات ليست من المعاهدة شكلاً وإنما بين الولايات المتحدة وبين كل طرف على حده. ثانياً

هذه النتائج أن الدبلوماسية الأمريكية، التي سارت المفاوضات تحت رعايتها، انتهت إلى معاهدة أقرب ما تكون إلى الحلف، وهذا ما أجمع عليه أغلبية المدققين القانونيين والسياسيين، معتبرين أن هذه الاتفاقات لا تتضمن سلماً ولا هي تسوية عادلة وشاملة وليست حلاً للنزاع في المنطقة على أساس القرارين / ٢٤٢ / و / ٣٨٨ /، وإنما هي نواة حلف جديد ذي طابع هجومي عدواني على الأمة العربية(٥٣).

وعلى الرغم من أن النصوص المنشورة لهذه الاتفاقات لا تشير صراحة إلى هذا الحلف وخاصة في جوانبه العسكرية، إلا أن ما كشفته بعض المصادر تشير إلى جوانب سرية تؤكد بجلاء أن الولايات المتحدة قد استطاعت استبدال مشروع (روجز) المتواضع بمشروع (كسينجر) الطموح الذي حقق فوائد سياسية جمة يمكن ملاحظتها في الأمور الآتية:

أ- إخراج المفاوضات من أرضية قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) إلى أرضية مقررات كامب ديفيد.

ب- الاستئثار بالنظام المصري معزولاً، فدخل في الحلف شريكاً ضعيفاً بعد أن كان طرفاً أساسياً وقوياً من خلال التضامن العربي.

ج - عودة الولايات المتحدة عسكرياً للمنطقة بحجم أكبر مما كان عليه الوضع قبل المعاهدة.

وقد نشرت مجلة "أفريكازي" في عددها الصادر في نيسان ١٩٧٩ برقم (١٨٥) نصوص اتفاقات سرية بين الرؤساء الثلاث: السادات وبيغن وكارتر بعد إبرام معاهدة السلام تتضمن برنامج عمل على المحاور الثلاثة الآتية(٥٤):

الأول: محور يقوم بوضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تحطيم الجبهة المعارضة للصلح، فضلاً عن خلق خلافات في المنطقة تحول دون ترتيب ما عرف بالجبهة

الشرقية وذلك بتوتير العلاقات بين سوريا والعراق وسوريا والأردن، ومنع أي تقارب إيراني عراقي، وتدعيم الجناح المؤيد للاتفاقات في العائلة السعودية.

والثاني: العمل على إقناع الملك حسين بأن سورية ومنظمة التحرير تتآمران عليه، وقيام مصر بإجراءات لشل منظمة التحرير الفلسطينية والضغط على الفلسطينيين المعارضين للحكم الذاتي.

الثالث: التزام الولايات المتحدة بضمان واحترام تطبيق الاتفاقات، وإقناع الجهات العربية بأن أي محاولة لتغيير الوضع سيضطر أمريكا للتدخل بقواتها العسكرية. فضلاً عن أي مس ببتروال المنطقة يعد مساً ليس بمصالحها وحسب بل بمصالح الغرب عموماً.

مما سبق يتبين أن المعاهدة جعلت من مصر قاعدة استراتيجية جديدة للولايات المتحدة في منطقة "الشرق الأوسط" وأصبحت مصر نقطة الارتكاز في الحفاظ على مصالحها، الأمر الذي أكده السادات في خطابه بمجلس الشعب في أعقاب التوقيع على المعاهدة، عندما قال: لو تعرضت أية دولة من دول الخليج العربي لاعتداء أجنبي فإنني سوف أطلب التدخل الأمريكي فوراً (٥٥).

إذن فالتسيق الأمني والعسكري لمصر و"إسرائيل" مع الولايات المتحدة، قد أدى إلى إنشاء نظام استراتيجي أمني جديد في منطقة "الشرق الأوسط"، شكلت مصر و"إسرائيل" أحد طرفيه المحليين الرئيسيين في مواجهة قوى التحرر العربية، مما أكسب الاستراتيجية العسكرية الأمريكية نمطاً سياسياً دولياً وقدرات مادية ومعنوية ضخمة لم تتوفر لها من قبل على هذا النحو من الشمول والقوة والانتساع. وقد بينت الوقائع أن هذا النمط من التعاون قد دخل طور العمل عندما تم إنشاء قوات التدخل السريع التي حددت لها مهمة حماية منابع النفط في الخليج، كما وضح بإجراء مناورات عسكرية مشتركة بصفة دورية بين القوات المصرية والأمريكية وبذلك ازداد

عدد القوات الأمريكية المتواجدة في المنطقة، سواء كان بشكل قواعـد ثابتة، أو قوات تدخل سريع، أو على شكل تقديم خدمات إلى القوات الأمريكية أو العكس (٥٦).

إن المكاسب الاستراتيجية التي تحققت "لإسرائيل" والولايات المتحدة بموجب اتفاقات الصلح دفعت بالأكاديمي المصري المعروف أنور عبد الملك أن يصف باختصار معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية" بالعبارات الآتية: "إن ٢٦، آذار يوم التوقيع على معاهدة السلام، يمثل قبل كل شيء التأسيس الثاني لدولة "إسرائيل" ونهاية "الرفض العربي" على حد تعبير اثنين من كبار المفكرين الصهاينة التقدميين الليبراليين، إذ هو يضيف الشرعية على الدولة العنصرية ويكسب قدسية وحرمة لسيطرتها العسكرية على أرض فلسطين وعدة أقطار عربية، ومعناه إنكار كامل لمجرى التاريخ الحديث والمعاصر للأمم العربية، ويمثل يوم ٢٦ آذار في المقام الثاني إنشاء حلف عسكري جديد تحت السيطرة الرسمية للإمبريالية الأمريكية والهيمنة الفعالة بقيادة الإمبريالية الصهيونية العنصرية في وقت يتداعى فيه الحلف المركزي (الناتو) تحت ضربات الثورة الوطنية الإيرانية، وحلف جنوب شرق آسيا الذي تفكك أثر انتصار الثورة الاشتراكية في الصين وفيتنام، ولا يعكس هذا اليوم واقعاً للسلام لدى الأمة العربية بحال من الأحوال" (٥٧).

ولم يكن أنور عبد الملك هو الوحيد الذي وصل لهذا الاستنتاج، بل إن غالبية الدارسين لاتفاقات الصلح المصرية "الإسرائيلية" استنتجوا أن هذه الاتفاقات قد أقامت في المنطقة حلفاً عسكرياً سياسياً ذا طابع هجومي، موجهاً ضد شعوب المنطقة ومصالحها ولحماية نظم سياسية واقتصادية تتطابق مصالحها مع مصالح الإمبريالية الأمريكية وتتعارض مع مصالح وشعوب المنطقة. والخلاصة: هل هذا سلام سعت إليه مصر أم أنه استسلام بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى لإرادة "إسرائيل" والولايات المتحدة ومخططاتها في "الشرق الأوسط"؟.

٣- الضغط "الإسرائيلي" الأمريكي على المقاومة الفلسطينية للسير على

نهج كامب ديفيد:

مما لا شك فيه أن الضغط "الإسرائيلي" الأمريكي على الفلسطينيين بدأ يتعاظم منذ اجتياح "إسرائيل" للجنوب اللبناني عام ١٩٧٨ تحت زريعة الرد على عملية الأتوبيس الفدائية التي قام بها الفلسطينيون في تل أبيب (٥٨). وبالرغم من انسحاب "إسرائيل" من الجنوب نتيجة للضغط الذي لا مجال للتفصيل به إلا أنها اندفعت نحو دعم عملها الرائد سعد حداد الذي انشق عن الجيش اللبناني لتوطيد موقعه ونفوذه في الجنوب تمهيداً للتنسيق والتعاون معه على نطاق واسع بهدف الضغط على الشعب اللبناني عامة والفلسطيني ومقاومته خاصة.

وفي الوقت الذي كان يجري التحضير فيه لاجتماع مقرر لمجلس الجامعة العربية في القاهرة في نهاية آذار عام ١٩٧٨ تلقت مصر اتصالاً بأن وزير الدفاع "الإسرائيلي" عزرا وايزمن سيقوم بزيارة مصر في أقرب وقت. والواقع أن توقيت هذه الزيارة لم تأت في هذه الظروف من فراغ، إنما كان هدف "إسرائيل" من ورائها القضاء على أية بارقة أمل في عودة مصر للصف العربي. وبالفعل قام وايزمن بزيارة القاهرة وأجرى لقاء مع السادات في جو سري ودون إطلاع من جانب وزارة الخارجية المصرية أو مشاركة منها، في الوقت الذي كانت فيه الوزارة وإلى جانبها الجامعة العربية تسعيان لرأب الصدع في الصف العربي والعمل على اتخاذ موقف من العدوان على لبنان وتخفيف الضغط "الإسرائيلي" على المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان. وكما أشار وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل في مذكراته أن السادات كان يستحسن كل خطوة تقوم بها "إسرائيل" في لبنان معتبراً ذلك نوع من العقاب تستحقه منظمة التحرير بسبب وقوفها ضد نهجه وتحريضها الشعب الفلسطيني على الوقوف بحزم داخل فلسطين ضد خطواته التي سار عليها في التسوية (٥٩).

وما أن مضى شهر على تبادل وثائق المعاهدة بين مصر و"إسرائيل" حتى بدأت في أواخر أيار ١٩٧٩ مفاوضات ما سُمي "بالحكم الذاتي" بين الجانب المصري و"الإسرائيلي" وذلك بغياب الفلسطينيين المعنيين بالقضية الفلسطينية. وكان السادات على ما يبدو يأمل ضمناً من هذه المفاوضات تحقيق خطوة ما حول القضية الفلسطينية تمكنه كسب بعض الفلسطينيين من خارج منظمة التحرير الفلسطينية، هذا جانب، من جانب آخر تثبت أن صلحه مع "الإسرائيليين" لم يكن على حساب الفلسطينيين وحقوقهم في تقرير المصير.

ولكن منذ الجلسة الأولى لافتتاح هذه المفاوضات أكد رئيس الوفد الإسرائيلي "ما كان قد وضحه منذ البداية وهو" أن الحكم الذاتي لن يكون بوسعه تشكيل سيادة. وإذا كان هدفنا السلام ورخاء السكان، وهذا هدف مشترك لنا، فعلينا أن نرفض سلفاً وحسب واقع تحديد المشكلة أية فكرة لدولة فلسطينية. إن "إسرائيل" لن توافق أبداً، كما ترفض تماماً فكرة أو إعلان أو تأسيس "دولة فلسطينية" (٦٠).

أما بعد التوقيع على معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية"، وقف بيغن أمام الكنيست الإسرائيلي "في أيار ١٩٧٩ يوضح في بيان رسمي ماذا يريد من لبنان، إنه يريد معاهدة على غرار كامب ديفيد والواقع أنه لم يكن قصده لبنان بحد ذاته بقدر ما كان يهدف إلى الضغط على المقاومة الفلسطينية لإخراجها من لبنان وتشتيتها والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية والضغط أيضاً على سورية لإخراج قواتها من هناك. وفي اليوم التالي للتصريح وكأن القوى الانعزالية في لبنان كانت على موعد مع هذه الدعوة فرحبت بها واعتبرتها إيجابية ودعت إلى تبنيها من قبل الحكومة اللبنانية. وفي حزيران من نفس العام جدد بيغن دعوته تلك في (كريات شمونة) شمال الأراضي المحتلة بحضور العميل سعد حداد مؤكداً على إخراج القوات السورية من لبنان وتوزيع الفلسطينيين خارجه ودخول لبنان في معاهدة مع "إسرائيل" فضلاً عن زعمه بحماية الأقليات في لبنان. وليس من الغريب أن يترافق ذلك مع قيام الأخوان المسلمين

في سورية بارتكاب مجزرة بحلب راح ضحيتها العشرات من الشهداء من القوات السورية، مما يؤكد حقيقة المخطط الأمريكي الصهيوني الذي يقف إلى جانب الفتن الطائفية في سورية ولبنان، وذلك بهدف إسقاط المواقع القومية والوطنية الصامدة والممانعة لفرص الهيمنة الصهيونية الأمريكية على المنطقة (٦١).

في الوقت نفسه إن نوايا "إسرائيل" وأهدافها في جر مصر إلى جانبها لمواجهة الأطراف العربية الراضية لنهج كامب ديفيد لم تعد خفية، بعدما تعرضت الصحف اللبنانية إلى إعلان الإسكندرية في تموز ١٩٧٩ بعد لقاء بيغن والسادات الذي عكس بطريقة ما توافق مصري "إسرائيلي" في مواجهة التطورات المستقبلية على الساحة اللبنانية. وحسب تفسير مدير مكتب بيغن (الياهو بن آيسار) أن الإعلان يدعو لوحدة لبنان وسيادته وهذا ما معناه أن مصر و"إسرائيل" التقيا حول هدف واحد هو تصفية المقاومة الفلسطينية وإخراج القوات السورية من لبنان. ويضيف آيسار: رغم أن الإعلان لا يتحدث إلا عن وحدة الأراضي اللبنانية وسيادة لبنان، إلا أنه ليس على السوريين إلا أن يأخذوا هذا بعين الاعتبار عند ترتيب مخططاتهم (٦٢).

مع ذلك فقد اضطر السادات في ذكرى عيد الثورة عام ١٩٨٠ أن يعترف أن المفاوضات تواجه صعوبات كثيرة وأن الهوة بين الوفد المصري و"الإسرائيلي" عميقة، وبخصوص ذلك تبادل السادات وبيغن رسائل استعرض كل واحد منهما موقفه من طبيعة الحكم الذاتي (٦٣).

وهكذا بالرغم من المفاوضات التي استمرت نحو سنة كاملة، جرى خلالها إحدى عشر جولة بين الجانبين المصري و"الإسرائيلي"، إلا أنها وصلت إلى طريق مسدود لأن الموقف "الإسرائيلي" لم يقر أو يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبالتالي ثبت عدم صحة دعوى السادات وزعمه على أنه قادر على التفاوض نيابة عن

الفلسطينيين وباسمهم، وهذا ما أغضبهم وأغضب العرب من ورائهم، حيث لم يستطع تحقيق شيء في هذا المجال (٦٤).

على أي حال إن فشل مفاوضات الحكم الذاتي وتوقفها لم يكن فقط بسبب الموقف "الإسرائيلي" وإنما يرجع لعاملين:

الأول: التفاف الشعب الفلسطيني حول منظمة التحرير الفلسطينية وعدم قناعاته بما قدمه السادات للسلام.

الثاني: التضامن العربي حول حقوق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وحقه في إقامة دولته، وهكذا أصبح من الواضح لدى الرأي العام العربي والدولي أن التفاوض من أجل الحكم الذاتي لم تكن لدى السادات سوى وسيلة قام بها لتغطية تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" وترسيخ قواعد الصلح المنفرد، فقد عقد مباشرة بعد التوقيع على المعاهدة مجموعة من الاتفاقات في مختلف المجالات بينه وبين "إسرائيل" كاتفاق النفط والتجارة والسياحة، وغيرها وأجرى نحو أحد عشر اجتماعاً على مستوى القمة مع الجانب "الإسرائيلي" مما يعد مؤشراً على رغبة السادات بالتطبيع والقيام بخطوات في مجال الصلح حتى لو أن "إسرائيل" لم تكمل انسحابها من سيناء (٦٥).

وبعد اغتيال السادات في نهاية ١٩٨١ استؤنفت مفاوضات الحكم الذاتي، إلا أن الهوة العميقة بين الطرفين المصري و"الإسرائيلي" لم تسمح بالتقدم وبقيت تراوح مكانها، وأمام إعلان "إسرائيل" ضم القدس وجعلها عاصمة موحدة للدولة، وضم الجولان والاستمرار ببناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، اضطر المفاوضات المصري إلى وقف التفاوض حول الحكم الذاتي. في الوقت نفسه راحت "إسرائيل" تصعد من عدوانها على الشعب الفلسطيني والمقاومة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو جنوب لبنان. ويعد الغزو "الإسرائيلي" للبنان في حزيران عام ١٩٨٢ من أهم وأخطر تداعيات معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية" على المنطقة لأن "إسرائيل"

اعتبرت لبنان أضعف حلقة في الطرف العربي المواجه "لإسرائيل" أولاً، وثانياً لأن الجبهة اللبنانية هي المنفذ الوحيد الذي بقي للمقاومة الفلسطينية بعد أحداث أيلول الدامية في الأردن عام ١٩٧٠.

٤ - العدوان "الإسرائيلي" على لبنان أحد أبرز تداعيات معاهدة الصلح المصرية "الإسرائيلية":

بعد إتمام انسحاب "إسرائيل" من سيناء في نيسان ١٩٨٢، وفشل مفاوضات الحكم الذاتي، قد بات واضحاً أن الخطوات التي اتخذت للتسوية في "الشرق الأوسط" أعدت بحيث تتفادى المشكلة الفلسطينية. وأخذ يدرك كل من الفلسطينيين واللبنانيين المؤيدين لهم بأنهم مرتبطون ببعضهم بعضاً على الأقل في المستقبل المنظور الذي لا يبدو فيه تسوية عادلة قريبة المنال. ونتيجة لتضخم الوجود الفلسطيني على الساحة اللبنانية، واتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية لنفسها وضعاً يتسم بالقوة العسكرية النسبية، ومع التراجع في التأييد الشعبي للفلسطينيين وبخاصة بين المسيحيين الموارنة، انقسم اللبنانيون فيما بينهم فمنهم من رأى بالفلسطينيين أعداء يجب التخلص منهم، وفريق آخر رأى فيهم الحلفاء، والقسم الأخير أراد استغلالهم في المعارك الداخلية التي لم تنته بعد في لبنان. بالإضافة إلى ارتفاع الصوت في الإعلام الغربي عامة والصهيوني خاصة عن تعاضم الإرهاب الفلسطيني ضد "إسرائيل" (٦٦).

وفي ظل هذه الخلفية على الساحة اللبنانية قررت "إسرائيل" تطبيق مخططها بغزو لبنان، ووضع المقاومة الفلسطينية بين فكي كماشة: القوات اللبنانية والكتائب من جهة، و"إسرائيل" من جهة أخرى، سواء لتصفيتها أو إخراجها من لبنان. وهكذا لم يكن مفاجئاً أن تتذرع "إسرائيل" بمحاولة اغتيال السفير "الإسرائيلي" في لندن رغم إعلان منظمة التحرير عدم مسؤوليتها عن الحادث، وتأكيد ذلك من جانب الحكومة البريطانية والشرطة الدولية (٦٧). وليس مصادفة أن تختار حزيران موعداً لاجتياحها لبنان،

ذكرى عدوانها على البلدان العربية في حزيران عام ١٩٦٧. ولم تقف "إسرائيل" بحملتها العسكرية عند الجنوب، بل استمرت حتى وصلت قواتها إلى بيروت، وبالتنسيق مع القوى الانعزالية ارتكبت أبشع المجازر بحق الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا. وعلى الرغم من صمود القوات السورية في وجه العدوان، ومحاولاتها الدؤوبة في دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية طيلة الاجتياح الذي استمر نحو ثلاثة أشهر تقريبا، وتأكيداً لدعمها لإثبات صحة مقولة الحرب الشعبية طويلة الأمد، إلا أن "إسرائيل" قد استطاعت تحقيق بعض الأهداف التي كانت لها انعكاسات خطيرة على الجانب العربي عموماً والمقاومة الفلسطينية خصوصاً ومن أهم هذه الأهداف:

أ - نجاح "إسرائيل" بتوجيه ضربة قاسية للمقاومة الفلسطينية على أرض لبنان وإزالة وجودها تقريباً، وإبعاد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس، الأمر الذي أدى لانقسام الحركة الوطنية الفلسطينية وبخاصة "فتح" العمود الفقري للمنظمة، والأخطر من ذلك توتير العلاقات بعد الخروج من بيروت مع الطرف الوحيد والمقاوم لنهج كامب ديفيد (سورية)، وبروز استعدادات حقيقة للتعاطي مع الحلول الأمريكية، الأمر الذي ترجم فيما بعد بزيارة عرفات للقاهرة مما يعني التقرب من توجهات كامب ديفيد وخرقاً لمقررات بغداد وقرارات الدورة (١٦) للمجلس الوطني الفلسطيني التي نددت باتفاقات الصلح المصرية "الإسرائيلية" (٦٨).

ب- كشف الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان عن أزمة حقيقية في حركة التحرر الوطني العربية، ولم يعد اهتمام العرب كثيراً بمواجهة الخطر "الإسرائيلي" في الوقت الذي توجهت فيه الأنظار العربية جميعها إلى البوابة الشرقية للوطن العربي بسبب الحرب التي افتعلها النظام العراقي مع الثورة الإسلامية في إيران، وأصبح الحظر الفارسي على الأمة العربية بمنظور كثير من الأنظمة العربية هو الخطر المتقدم على الخطر الصهيوني.

إلى جانب ذلك سعت "إسرائيل" في إطار أهدافها المرسومة من هذا العدوان، إلى عقد اتفاق مع لبنان شبيه باتفاق كامب ديفيد، فجرت مفاوضات تحت الاحتلال وعبير الوسيط الأمريكي استمرت عدة شهور إلى أن أثمرت اتفاق /١٧/ أيار ١٩٨٣، الذي اشتمل على تكليفات "إسرائيلية" للحكومة اللبنانية دللت على استجابة لبنان الرسمي للشروط العسكرية الأمنية "الإسرائيلية" وذلك بإلغاء اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ بين لبنان و"إسرائيل" وإبطال مفعول اتفاقية الدفاع العربي المشترك (٦٩) فضلاً عن إلغاء اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩ المتضمنة تواجد المقاومة على أرض لبنان. معنى ذلك أن لبنان بموجب اتفاق أيار جرد من جميع التزاماته العسكرية في إطار جامعة الدول العربية وجميع اتفاقياته الأخرى مع البلدان العربية، وأنيط به رسمياً توفير الأمن "الإسرائيلي" بعد إخراجه نهائياً من ساحة المواجهة مع "إسرائيل". ونظراً لسوء الأوضاع العربية وتردى أحوال العرب، لم يحصل رد فعل عربي على هذا الاتفاق كما كان الحال بالنسبة لاتفاقات كامب ديفيد، سوى رد الفعل السوري الراض رفضاً قاطعاً لهذا الاتفاق، فقد جاء على لسان الرئيس الراحل حافظ الأسد "بأن هذه الاتفاقية لن تنفذ ولن يسمح لها أن تنفذ". بينما تمثل الموقف المصري بمباركة وتأييد هذا الاتفاق، حيث أرسل رئيس جمهورية مصر العربية برقية إلى الرئيس الأمريكي فيها ثناء على الموقف الأمريكي في مساعدة شعوب المنطقة على السلام. أما موقف بقية الدول العربية فهناك الموقف الحيادي ظاهرياً، والمؤيد ضمناً وقد مثلته السعودية من خلال بيانها في احترام حرية وإرادة الشعب اللبناني (٧٠). غير أن الطرف الأهم صاحب الكلمة الفصل في موضوع الاتفاق كان بالتأكيد هو الشعب اللبناني نفسه بأحزابه ورموزه وشخصياته الوطنية التي عبرت عن هذا الموقف بالصمود أمام الاحتلال وتصعيد عمليات المقاومة. وهكذا وبفضل الموقف السوري الداعم لصمود المقاومة اللبنانية التي تمسكت بالمطالب الوطنية الراضة لسيطرة القوى الانعزالية الموالية "إسرائيل" على الحكم ولكل مس بالسيادة الوطنية اللبنانية، أعلن مجلس الوزراء

اللبناني في آذار ١٩٨٤، إلغاء الاتفاق، واعتباره باطلاً، وكأنه لم يكن وإلغاء كل ما يمكن قد ترتب عليه من آثار.

وفيما يتعلق بتداعيات هذه العملية العسكرية في لبنان على الداخل "الإسرائيلي" فعلى الرغم من أن هذه العملية بادئ ذي بدء قد لقيت تأييداً في الأوساط "الإسرائيلية" المختلفة، إلا أن تجاوزها الجنوب ودخول القوات "الإسرائيلية" بيروت وارتكابها المجازر بحق اللبنانيين والفلسطينيين، دفعت الرأي العام "الإسرائيلي" إلى الحيرة والتساؤل، وبخاصة مع ارتفاع الخسائر المادية والبشرية يوماً بعد يوم إلى أن بلغت كلفة الاجتياح أكثر من خمسة مليارات من الدولارات الأمريكية ونحو ٦٠٠/ قتل (٧١). كل ذلك دفع بالعديد من "الإسرائيليين" لإبداء التحفظات الشديدة على خطأ استخدام الوسائل العسكرية بإفراط لتحقيق الأهداف السياسية، والشك في سلامة التفكير الاستراتيجي الكامن وراء هذه الحملة العسكرية ولأول مرة في تاريخ حروب "إسرائيل"، يثور الجدل حول أخلاقية الحرب (٧٢). إلى جانب ذلك ارتفعت وتيرة القلق على سلوك وتصرفات القادة "الإسرائيليين" حتى غدت مسألة الخروج من لبنان، نتيجة لضغط المقاومة اللبنانية، وارتفاع الخسائر بين الجنود "الإسرائيليين" من أولويات السياسة "الإسرائيلية".

مما سبق نستنتج أنه إذا كانت كامب ديفيد قد أزكت بصورة غير مباشرة الروح العسكرية لدى القادة "الإسرائيليين" وشجعت على غزو لبنان، إلا أن نتائج هذه الحرب قد أدت إلى إنقاص احتمالات قيام "إسرائيل" بمغامرة عسكرية أخرى في المستقبل القريب، وإن الأمل الذي عقده "إسرائيل" على قواتها العسكرية ومساندة القوى الانعزالية لها قد تلاشى بصمود الشعب اللبناني وإصراره على إسقاط اتفاق ١٧ أيار.

في الوقت نفسه ازداد نشاط الحركات المعادية للحرب في "إسرائيل" ونذكر على سبيل المثال لا الحصر: اللجنة المعارضة للحرب في لبنان، لجنة التضامن مع جماعة

ببرزيت، حركة الحقوق المدنية، الأمهات المعاديات للصمت، حركة السلام الآن وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، فإن غزو لبنان، وانغماس القوات "الإسرائيلية" في الحرب لفترة من الزمن، لم يكن في مصلحة المجتمع "الإسرائيلي"، فالاستقطاب الذي كان حول كتلة "الليكود" وقواعد التعايش التي كانت سائدة بين الأحزاب قد انتهت بغزو لبنان بسبب الانشقاقات والانقسامات التي حصلت داخل الأحزاب الرئيسية، فظهرت أحزاب صغيرة أكثر تطرفاً تجاه العرب، وظهرت تيارات معتدلة داخل الأحزاب الرئيسية، هذا بالإضافة إلى بروز شروخ في واجهة الوحدة الاجتماعية في "إسرائيل" تمثلت بانقسامات ترجع للهوية بين اليهود الشرقيين والغربيين (السفارديم والاشكيناز)، وازدياد حدة الصراع بين التوجه الديني والعلماني في "إسرائيل"، فضلاً عن الفوارق الاجتماعية والطبقية (٧٣).

على أي حال إن غزو لبنان بالمحصلة النهائية لم يكن في مصلحة "إسرائيل" والولايات المتحدة خاصة والغرب عامة، صحيح أنها تمكنت من تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بالمقاومة الفلسطينية، ولكنها بالنسبة للبنان فشلت في تحقيق الحلم الذي راودها منذ فترة بعيدة وهو إبعاده عن محيطه العربي وعزله عن الصراع العربي "الإسرائيلي"، وتقسيمه إلى كانتونات طائفية تخدم الاستراتيجية "الإسرائيلية" في المنطقة، وذلك نتيجة لتلاحم ووحدة الأحزاب السياسية الوطنية وقوى المقاومة على قاعدة التصدي "الإسرائيلي" ومواجهتها لصيانة الاستقلال والسيادة.

وهكذا شهدت المنطقة على مدى عقدين من الزمن وأكثر بعد إبرام اتفاقات كامب ديفيد ليس تراجعاً في البحث عن استحقاقات السلام العادل والشامل، بل تشدداً في الموقف "الإسرائيلي" من هذه الاستحقاقات، الأمر الذي ترجمته "إسرائيل" في سياساتها العدوانية على العرب والشعب الفلسطيني، وذلك من خلال الاستمرار في إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة وبناء الجدار العازل ليقطع أوصال الضفة الغربية ومصادرة الأراضي وتغيير معالم القدس الشرقية، فضلاً عن رفضها لجميع مبادرات

السلام. وبالتالي تلاشى الشعور الذي كان سائداً على الصعيدين الدولي والإقليمي بعد حرب ١٩٧٣ بضرورة البحث العاجل عن تسوية للصراع العربي "الإسرائيلي".

خاتمة واستنتاجات:

١- لم تبلغ "إسرائيل" بعد إبرامها معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩ ما كانت تسعى إليه بدأب منذ قيامها عام ١٩٤٨ ألا وهو الصلح مع العرب والاعتراف بوجودها وحسب، بل وصلت إلى أبعد من ذلك بكثير بفضل هذه المعاهدة، حيث تحققت لها مكاسب استراتيجية هامة على الصعيدين السياسي والأمني لم تكن تحلم بها من قبل.

٢- إن إخراج مصر من دائرة الصراع العربي "الإسرائيلي" بنتيجة المعاهدة، جعل "إسرائيل" تشعر بأنها أكثر أمناً وطمأنينة على مستقبلها ودورها في المنطقة، وهذا ما دفعها لتكون أكثر عدوانية، وما اجتياحها العسكري للبنان عام ١٩٨٢ إلا ترجمة لهذا الواقع الجديد في معادلة الصراع.

٣- كان على مصر أن تدرك من خلال قيامها بعد التوقيع على المعاهدة بمفاوضات "الحكم الذاتي" نيابة عن الفلسطينيين، إن إسرائيل تراوغ وتماطل بالإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة. لذلك كان من المفروض أن تستخدم مسألة العلاقات والتطبيع ورقة ضغط على "إسرائيل" والتهديد بالعودة للعرب والتضامن العربي الذي يشكل بالتأكيد الضمان الأكثر نجاعة حيال الموقف "الإسرائيلي" المتشبهت بأوهام "إسرائيل" الكبرى.

٤- بالرغم من احترام مصر للمعاهدة والتزامها بنصوصها ومحافظةها على السلام مع "إسرائيل" خلال ثلاثين عاماً ونيف وانعكاس ذلك سلباً على سياستها العربية ودورها الإقليمي والدولي، إضافة إلى التوجه العام لغالبية البلدان العربية نحو الاعتراف "بإسرائيل" والتفاوض المباشر وغير المباشر معها في أعقاب مؤتمر

مدريد لعام ١٩٩١، إلا أن "إسرائيل" ما تزال مستمرة في ممارساتها العدوانية تجاه العرب عامة والفلسطينيين خاصة، وما عدوانها على لبنان ومقاومته عام ٢٠٠٦ وعلى غزة عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ والاستمرار في حصارها والعمل على تهويد القدس وبناء المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة، ليس إلا تأكيداً على أنها غير جادة بإنهاء حالة الحرب مع العرب وغير معنية بالسلام وإعادة الحقوق العربية إلى أصحابها.

والأنكى من ذلك ما يطالب به نتنياهو رئيس الوزراء الحالي، باعتراف العرب بيهودية "إسرائيل"، الأمر الذي لا يقبله المنطق والعدل ويرفضه الفكر المعاصر رفضاً مطلقاً. فيهودية الدولة تعني التنازل عن أحد الثوابت الفلسطينية وهو حق عودة اللاجئين الذين تم تهجيرهم قسراً من ديارهم عام ١٩٤٨، فضلاً عن ذلك، إن هناك أكثر من مليون ونصف عربي فلسطيني يعيشون داخل الكيان الصهيوني ويشكلون نحو ثلث مواطني الدولة الصهيونية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذا يطلب نتنياهو هذا التنازل من العرب وفي هذا الوقت بالذات؟

ألا تكفي التنازلات السابقة! ألا تكفي المكاسب الاستراتيجية التي حققتها "إسرائيل" على مختلف الصعد بموجب معاهدتي السلام مع مصر والأردن! ألا يكفي الصلح والتطبيع مع بعض الدول العربية الأخرى!

إن رغبة نتنياهو تكمن وراءها إيجاد الحجج التي تسمح له بكسب مزيد من الوقت للتخفيف من الضغوط الأمريكية، وخاصة أن (ميتشل) مبعوث الرئيس الأمريكي أوباما "للشرق الأوسط"، أوضح لنتنياهو ووزير خارجيته ليبرمان ضرورة التوصل إلى حل للنزاع من خلال رؤية دولتين لشعبيين، وهو بالطبع الحل الذي يرفضه نتنياهو، لأنه مقتنع فقط بما يسمه "السلام الاقتصادي" الذي يقوم على أساس فكرة قيام "إسرائيل" بمساعدة السلطة الفلسطينية ورفع مستوى معيشة مواطنيها وزيادة إمكاناتها وبخاصة

الأمنية من خلال إقامة كاتنونات غير متصلة في الضفة الغربية وتحقيق ما أمكن من قمع لأي تحرك فلسطيني مقاوم في المستقبل من جانب حماس أو غيرها من فصائل المقاومة في الأراضي المحتلة.

وهكذا على الرغم من دخول عملية السلام بعد كامب ديفيد ومؤتمر مدريد عدة مراحل بسبب المتغيرات الإقليمية والدولية واعتماد مبدأ الأرض مقابل السلام المدعوم دولياً. إلا أن عملية السلام لم تخرج من النفق المظلم وبقيت ضمن إطار كامب ديفيد غير الواضح في مجال الانسحاب من الأراضي المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني.

وختاماً في هذا السياق نؤكد أنه من الحكمة المفاضلة بين تجربتين أو نهجين في التعامل مع الصراع العربي "الإسرائيلي": الأولى تجربة التفاوض التي انتهجتها مصر أكبر دولة عربية على خط المواجهة مع الكيان الصهيوني، هذا النهج كما بينا مقدماً على طريقة كامب ديفيد لم يزد الصراع العربي "الإسرائيلي" تعقيداً ونشاباً وحسب، بل جعل التسوية العادلة والشاملة بين العرب و"إسرائيل" بعيدة المنال.

وفي المقابل نهج التفاوض الذي هو شأن الحكام، نجد نهج تجربة المقاومة الوطنية التي انتهجها لبنان أصغر بلد عربي والحلقة الأضعف في سلسلة الصراع العربي "الإسرائيلي"، حيث أنه بالرغم من معاناته لأهوال العدوان "الإسرائيلي" المدمر والمستمر طوال عقود، إلا أنه ومن خلال الإرادة الصلبة لشعبه المقاوم وتصميمه على دحر العدوان، أثبت أن الحق يؤخذ ولا يعطى وليس تحرير الجنوب عام ٢٠٠٠ إلا تأكيداً على أفضلية هذا النهج وتلك التجربة.

وهكذا فالمقاومة اللبنانية والفلسطينية برهنت وستبرهن أنها شأن الشعوب وحقها المشروع الذي كفله القانون الدولي وجميع الشرائع ولا بديل عنها وهي بالتأكيد ليست غاية بحد ذاتها بل هي الوسيلة الأنجع أمام الشعب المعتدى عليه لإنهاء استعباده وظلامته وتحرير أرضه واسترجاع حقوقه المغتصبة كاملة.

الوثائق الكاملة لمعاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل (٧٤)

١ - الملحق الأول

إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد من ٥-١٧ أيلول-سبتمبر ١٩٧٨م واتفقوا على الإطار التالي للسلام في الشرق الأوسط وهم يدعون أطراف النزاع العربي الإسرائيلي إلى الانضمام إليه.

إن البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالاتي:

إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ بكل أجزائه.

بعد أربعة حروب خلال ثلاثين عاماً وعلى رغم الجهود الإنسانية المكثفة، لم يستمتع الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاث، بعد بنعم السلام. إن شعوب الشرق الأوسط تنتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم.

إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من برلمان إسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيغن للإسماعيلية رداً على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها الزعيمان كلاهما وما لقيته هذه المهمات من استقبال حار من شعبي البلدين، كل ذلك خلق الفرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب إضاعتها إذا كان يراد إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسي الحرب.

وان مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول.

وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة وإجراء مفاوضات في المستقبل بين إسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض في شأن السلام والأمن معها هي أمور ضرورية لتنفيذ جميع البنود والمبادئ في قراراي مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحققها في العيش في سلام داخل حدود أمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف، وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الأوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الأمن.

وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقة طبيعية وإضافة إلى ذلك في ظل معاهدات السلام يمكن للأطراف على أساس التبادل الموافقة على ترتيبات امن خاصة من مناطق منزوعة السلاح إلى مناطق ذات تسليح محدود ومحطات إنذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال وإجراءات تتفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي تتفق على أنها ذات فائدة.

الإطار

إن الأطراف إذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ومعمرة

لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراراي مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ بكل فقراتهما، وهدفها من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات

حسن الجوار، وهي تدرك إن السلام لكي يصبح معمرًا يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير، لذا فإنها تتفق على إن هذا الإطار مناسب في رأيها ليشكل أساسا للسلام لا بين مصر وإسرائيل فحسب بل كذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس.

إن الأطراف إذ تضع هذا الهدف في الاعتبار قد انفتحت على المضي قدما على النحو الآتي:

أ- الضفة الغربية وغزة:

* أولاً: ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي إن تتم على ثلاث مراحل:

أ - تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع أخذ الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف في الاعتبار، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة إلى الضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة، فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستسحبان منهما بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة إلى الانضمام إلى المحادثات على أساس هذا الإطار، ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذا الأراضي ولاهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.

ب - أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد تضم وفداً يضم مصر والأردن وفداً من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين وفقاً لما يتفق عليه.

وسيتفاوض الأطراف في شأن اتفاق يحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الإسرائيلية وستكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع امن معينة وسيضمن الاتفاق أيضاً ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام، وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين، إضافة إلى ذلك ستشارك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة في تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود.

ج- وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وفي غزة في أسرع وقت ممكن من دون أن تتأخر عن السنة الثالثة بعد بداية الفترة الانتقالية. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية، وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين لكنهما مترابطتان، إحدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها، وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي إسرائيل وممثلي الأردن التي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض في شأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شأن الضفة الغربية وغزة وستركز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن. ويجب أن يعترف الحل الناتج

عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

١ - أن يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

٢ - أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

٣- إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين من السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمثيلاً مع نصوص الاتفاق.

٤ - المشاركة كما ذكر أعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض في شأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

* ثانياً: سيتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها، وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعنيين للبحث في الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي.

* ثالثاً: خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٦٧م مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق ويجوز أيضاً لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

* رابعاً: ستعمل مصر وإسرائيل بعضهما مع البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعاقل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

ب- مصر وإسرائيل:

١- تتعهد كلاً من مصر وإسرائيل بعدم اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية النزاعات وإن أي نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢- توافق الأطراف من أجل تحقيق السلام في ما بينها على التفاوض بإخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار فيما تتم دعوة الأطراف الأخرى في النزاع إلى التقدم في الوقت نفسه إلى التفاوض وإبرام معاهدة سلام مماثلة بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة.

وإن إطار إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما وستتفق الأطراف على الشكليات والجدول الزمني وتنفيذ التزامات في ظل المعاهدة.

ج - المبادئ المرتبطة:

١- تعلن مصر وإسرائيل إن المبادئ والنصوص المذكورة أدناه ينبغي أن تطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل من جيرانها مصر وسورية والأردن ولبنان.

٢- على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كذلك القائمة بين الدول التي هي في حال سلام كل منها مع الأخرى.

وعند هذا الحد ينبغي أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة ويجب أن تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على:

أ- اعتراف كامل.

ب- إلغاء المقاطعات الاقتصادية.

ج- ضمان أن يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء إلى القضاء.

٣- يجب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادي في إطار اتفاقات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفاً مشتركاً لهم.

٤- يجب إقامة لجان للدعوى القضائية في الحسم المتبادل لجميع الدعوى القضائية المالية.

٥- يجري دعوة الولايات المتحدة إلى الاشتراك في المحادثات في شأن مواضيع متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقات وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف.

٦- سيطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمن عدم انتهاك نصوصها، وسيطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن توقيع معاهدات السلام وضمن احترام نصوصها كما سيطلب إليهم مطابقة سياساتهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الإطار.

عن جمهورية مصر العربية

أنور السادات

عن حكومة إسرائيل

مناحيم بيغن

الشاهد/ جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الملحق الثاني

إطار عمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل

توافق إسرائيل ومصر من أجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الإطار. وقد تم الاتفاق على أن تتم المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة في موقع أو مواقع يتفق عليها الجانبان. تطبق كل مبادئ قرار الأمم المتحدة الرقم ٢٤٢ في هذا الحل للنزاع بين مصر وإسرائيل. ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تتراوح بين سنتين أو ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام.

وقد وافق الطرفان على المسائل الآتية:

أ- الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

ب- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء.

ج- استخدام المطارات التي يتركها الإسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول.

د- حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس على أساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨م والتي تنطبق على جميع الدول. وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على أن تفتح أمام كل الدول للملاحة والطيران من دون إعاقة أو تعطيل.

هـ - إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والأردن.

و - تمرکز القوات العسكرية كما هو وارد أدناه.

تمرکز القوات العسكرية كما يأتي:

أ- ألا تتمركز أكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية أو مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلو متر شرق خليج السويس وقناة السويس.

ب- تتمركز قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالأسلحة الخفيفة لأداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يراوح عرضها بين ٤٠ - ٢٠ كيلو متر.

ج- أن توجد في المنطقة في حدود ٣ كيلو مترات شرق الحدود الدولية قوات إسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى أربع كتائب مشاة ومراقبون من الأمم المتحدة.

د- تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفاً.

يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر وفقاً لما يتقرر خلال مفاوضات السلام.

يجوز أن تقام محطات الإنذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق.

سيتم تمرکز قوات الأمم المتحدة

أ- في جزء من منطقة في سيناء الواقعة على بعد ٢٠ كلم من البحر المتوسط وعلى خط مواز للحدود الدولية.

ب- في منطقة شرم الشيخ لتأمين حرية المرور في مضائق تيران.

ولا يتم إبعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مثل هذا الإبعاد بإجماع أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين.

وبعد توقيع اتفاق سلام وبعد إتمام الانسحاب المؤقت تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل تتضمن:

(الاعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وإنهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وفقاً للقانون.)

الانسحاب المؤقت: خلال فترة ٣-٩ أشهر تعقب توقيع معاهدة السلام، تنسحب جميع القوات الإسرائيلية شرق الخط الممتد من نقطة إلى الشرق من العريش وحتى رأس محمد، وسيتم الاتفاق على تحديد هذا الخط تماماً.

عن حكومة مصر العربية

أنور السادات

عن حكومة إسرائيل

مناحيم بيغن

الشاهد/ جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الملحق الثالث

معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل.

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل..

الديباجة: اقتناعاً منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢-٣٣٨.

إذ تؤكدان من جديد التزامهما (بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد) المؤرخ في ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٨..

وإذ تلاحظان أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساساً للسلام، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب، بل أيضاً بين إسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس. ورغبةً منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن. واقتناعاً منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بكافة نواحيه.. وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليه آنفاً واسترشاداً بها. وإذ ترغبان أيضاً في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم.. قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

المادة الأولى:

تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

١- تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسات سيادتها الكاملة على سيناء.

٢- عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة (فقرة ٣).

المادة الثانية:

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة.

ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

المادة الثالثة:

١- يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم وبصفة خاصة:

أ- يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

ب - يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها.

ج - يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدام أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

٢- يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

٣- يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة

الضمانات القانونية ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة.

المادة الرابعة:

١- بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان.

٢- يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطالبا سحب هؤلاء الأفراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان خلاف ذلك.

٣- تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لما هو منصوص عليها في الملحق الأول.

٤- يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١ - ٢ من المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

المادة الخامسة:

١- تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨م المنطبقة على جميع الدول، كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

٢- يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيها عبر مضيق تيران وخليج العقبة.
المادة السادسة:

١- لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٢- يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج المعاهدة.

٣- كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.

٤- يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

٥- مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافاذة.

المادة السابعة:

١- تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضات.

٢- إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضات فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

المادة الثامنة:

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية.

المادة التاسعة:

- ١- تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها.
 - ٢- تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٥ م.
 - ٣- تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحق بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.
 - ٤- يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.
- حررت في واشنطن دي - سي - ٢٦ مارس (آذار) ١٩٧٩م، ٢٧ ربيع الأول ١٣٩٩ هـ من ثلاث نسخ باللغات الإنكليزية والعربية والعبرية وتعتبر جميعها متساوية الحجية، وفي حالة الخلاف حول التفسير فيكون النص الإنكليزي هو الذي يعتد به.
- عن حكومة مصر العربية أنور السادات
عن حكومة إسرائيل مناحيم بيغن
الشاهد/ جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

مصادر البحث ومراجعته

- (١) - وليام ب. كوانت. محرر كتاب، كامب ديفيد بعد عشر سنوات، مؤسسة الأهرام القاهرة ١٩٨٩ ص ١١.
- (٢) - المصدر نفسه، ص ٢٦.
- (٣) - عماد جاد "العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة" (شؤون عربية، العدد ١٣٧، ٢٠٠٩، ص ٥٩).
- (٤) - كوانت، مصدر سابق، ص ٧.
- (٥) - صلاح العقاد. تطور النزاع العربي الإسرائيلي (١٩٦٨ - ٩٥٦)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٦ وما بعدها.
- (٦) - محمود رياض، البحث عن السلام في الشرق الأوسط، المذكرات ١٩٤٨ - ١٩٩٨، ج ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ١٨٨ وما بعدها.
- (٧) - رباب يحيى عبد المحسن، كامب ديفيد خروج مصر إلى التيه، مكتبة مدبولي القاهرة ٢٠٠٥ ص ١٨، محمود عزمي: "مواجهة التغيير في ميزان القوى والنتائج الإستراتيجية العسكرية". المستقبل العربي، العدد، ١٨، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عام ١٩٨٠، ص ٨٨ وما بعدها.
- (٨) - كوانت، مصدر سابق، ص ١١.
- (٩) - أنور عبد الملك: "احتجاب مصر وإطلاقة على المستقبل". (المستقبل العربي، العدد ١٨ ١٩٨٠، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٦ وما بعدها).
- (١٠) - المصدر نفسه، ص ١٦ وما بعدها.
- (١١) - محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، القاهرة ١٩٩٣، ص ٥٨٢.
- (١٢) - محمود عزمي: "السمات العامة للصراع المسلح العربي الإسرائيلي"، (المستقبل العربي، العدد ٤، بيروت ١٩٧٨ مركز دراسات الوحدة العربية ص ٤٤).

- (١٣)- عبد العزيز نوار وصلاح العقاد، دبلوماسية السلام في الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٨ ص ٣.
- (١٤) - هيكيل، مصدر سابق، ص ٥٨١.
- (١٥) - رشيد الخالدي: "منظمة التحرير الفلسطينية"، مصدر كامب ديفيد بعد عشر سنوات، مصدر سابق، ص ٣٧٤ وما بعدها.
- (١٦) - جعفر عبد السلام - معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٨٠، ص ١٦٣.
- خيرية قاسمية، الصراع العربي الإسرائيلي في خرائط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٨٦ - ١٧٨.
- (١٧) - رباب يحيى عبد المحسن، مصدر سابق، ص ١٧، وخيرية قاسمية، مصدر سابق، ص ١٨٢-١٨٣.
- (١٨) - يحيى عبد المحسن، المصدر نفسه، ص ٣١.
- (١٩)- محمد إبراهيم كامل، مذكرات السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، دمشق، بلا تاريخ، ص ١٨٨-١٨٩، وكلايتون سويشر، حقيقة كامب ديفيد، ترجمة رضوان زيادة وآخرون، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٦، ص ٣٨١ وما بعدها.
- (٢٠)- إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، دار الشروق، في القاهرة ٢٠٠٦، ص ٣٨١ وما بعدها.
- (٢١) - عبد السلام، مصدر سابق، ص ١٧٩-١٨٠.
- (٢٢)- عبد الستار طويلة، من السادات إلى عرفات في اصطبل داود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.
- (٢٣) - عبد المنعم سعيد: "عشر سنوات بعد كامب ديفيد"، كامب ديفيد بعد عشر سنوات، مصدر سابق، ص ١٠٧.

- (٢٤) - المصدر نفسه، ص ١٠٧.
- (٢٥) - المصدر نفسه، ص ١٠٧ وما بعدها.
- (٢٦) - عبد المحسن، مصدر سابق، ص ٣٨، ومحمد إبراهيم كامل، مصدر سابق ص ١٠٩.
- (٢٧) - عبد المحسن، مصدر سابق ص ٣٩ وما بعدها.
- (٢٨) - وليم ب. كوانت، مصدر سابق، ص ١١.
- (٢٩) - للتوسع راجع: محمود سويد، من كامب ديفيد إلى المعاهدة، خليفة القرار الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٧٩ ص ٦٨-٨٩.
- (٣٠) - عبد السلام، مصدر سابق، ص ٢٦٤.
- (٣١) - المصدر نفسه، ص ٢٦٥.
- (٣٢) - المصدر نفسه، ص ٢٦٨ وما بعدها.
- (٣٣) - المصدر نفسه، ص ٢٧٠ وما بعدها.
- (٣٤) - المصدر نفسه، ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .
- (٣٥) - المصدر نفسه، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.
- (٣٦) - المصدر نفسه، ص ٢٨٣ - ٢٨٧.
- (٣٧) - المصدر نفسه، ص ٢٧٧ وما بعدها.
- (٣٨) - المصدر نفسه، ص ٢٩٩ وما بعدها.
- (٣٩) - أنعام رعد، ملاحق كامب ديفيد الأمريكية والأوروبية، دار المسيرة، بيروت ١٩٨٢، ص ١٢٩.
- (٤٠) - عبد السلام، مصدر سابق، ص ٣١١ - ٣١٧.
- (٤١) - المصدر نفسه، ص ٣١٧ وما بعدها.
- (٤٢) - عبد المحسن، مصدر سابق، ص ٥٧.
- (٤٣) - المصدر نفسه، ص ٥٨.

- (٤٤) - عدنان البكري: "معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وحقوق العرب في خليج العقبة" (المستقبل العربي، العدد ٨٣ كانون الثاني ١٩٨٦، ص ٧٨).
- (٤٥) - المصدر نفسه، ص ٨٩-٩٠.
- (٤٦) - المصدر نفسه، ص ٩١-٩٢.
- (٤٧) - المصدر نفسه، ص ٩٣.
- (٤٨) - عبد المحسن، مصدر سابق، ص ٧١-٧٢.
- (٤٩) - أحمد وافي، اتفاقات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة ١٩٩٠، ص ٣١٩-٣٢١.
- (٥٠) - عزمي، مصدر سابق، ص ١٠٨.
- (٥١) - المصدر نفسه، ص ١٠٨-١٠٩.
- (٥٢) - المصدر نفسه، ص ١١١-١١٣.
- (٥٣) - وافي، مصدر سابق، ص ٣٣٢-٣٣٣.
- (٥٤) - المصدر نفسه، ص ٣٣٤ وما بعدها.
- (٥٥) - أنعام رعد، مصدر سابق، ص ١٧٩.
- (٥٦) - المرجع نفسه، ص ١٧٦ وما بعدها.
- (٥٧) - أنور عبد الملك، مصدر سابق، ص ٦ وما بعدها.
- (٥٨) - رشيد الخالدي، منظمة التحرير الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٣٥٨.
- (٥٩) - محمد إبراهيم كامل، مصدر سابق، ص ٢٥٥.
- (٦٠) - وافي، مصدر سابق ٣٦٤.
- (٦١) - رعد، مصدر سابق، ص ١٨٧.
- (٦٢) - المصدر نفسه، ص ١٨٨.
- (٦٣) - المصدر نفسه، ص ٣٦٥ وما بعدها.
- (٦٤) - كوانت، مصدر سابق ص ١١.

- (٦٥) - عبد العزيز نوار وصلاح عقاد، مصدر سابق، ص ١١٢ وما بعدها.
- (٦٦) - رشيد الخالدي، مصدر سابق، ص ٣٨٤ وما بعدها.
- (٦٧) - وافي، مصدر سابق ٣٩٥.
- (٦٨) - المصدر نفسه، ص ٣٩٨.
- (٦٩) - المصدر نفسه، ص ٤١٥-٤١٦.
- (٧٠) - المصدر نفسه، ص ٤١٦.
- (٧١) - حسين شريف، الحرب والسلام (١٩٧٠-١٩٨١) الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٦٨.
- (٧٢) - المصدر نفسه، ص ٣٦٩.
- (٧٣) - المصدر نفسه، ص ٣٢٦ وما بعدها.
- (٧٤) - المجلة المصرية للقانون الدولي، عدد ٣٥، لعام ١٩٧٩، ص ٢٧٣ وما بعدها.

الهوامش

* - اضطررت لاستخدام كلمة "إسرائيل" في متن البحث ونظراً لتحفظي على استخدامها وعدم قناعاتي بشرعية الكيان الصهيوني لذا قمت بكتابة "إسرائيل" وكل ما يشتق عنها من صفة وغيرها ضمن قوسين.

** - نظراً لاستخدام مصطلح "الشرق الأوسط" في جميع القرارات الدولية واقتترانه بقضية الصراع العربي الصهيوني وبسبب الاستخدام الواسع لهذا المصطلح في الكتابات العربية والأجنبية كان لا بد من استخدامه في البحث ووضعه ضمن قوسين.

*** - المرور البرئ: هو عبور المياه الإقليمية لإحدى الدول الساحلية شريطة موافقتها بقصد المرور أو الدخول إلى المياه الإقليمية للدولة المعنية أو الخروج منها أو بهدف الرسو المؤقت أو الإصلاح أو التزود بالوقود على أن لا يمس هذا العبور بأمن الدولة وسيادتها أو الاعتداء على أراضيها ومواطنيها ومصالحها.